

Distr.: General  
26 February 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من  
أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير اللجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية عن أعمال  
دورتها السابعة \*\*

الرئيس - المقرر: السيد عبد الصمد منتي (جنوب أفريقيا)

## موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وبقراريه ٢١/٦ و ٣٠/١٠. والتقرير عبارة عن موجز للمداولات التي جرت أثناء انعقاد الدورة السابعة للجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية والمناقشات الموضوعية التي دارت أثناء الدورة، بما في ذلك نظر اللجنة في الاستبيان وموجز الردود على الاستبيان الذي أُعد عملاً بقرار المجلس ٣٠/٢١.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد الأجل المحدد لكي يعكس آخر ما استجد من تطورات.

\*\* تُعمم مرفقات هذا التقرير باللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-03063(A)



\* 1 6 0 3 0 6 3 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - تنظيم الدورة
٣	.....	ألف - الحضور
٣	.....	باء - افتتاح الدورة
٣	.....	جيم - انتخاب الرئيس - المقرر
٤	.....	دال - إقرار جدول الأعمال
٤	.....	هاء - تنظيم العمل
٨	.....	ثالثاً - مناقشات عامة ومواضيعية
٨	.....	ألف - تقدير استخدام آلية تقديم الشكاوى بموجب المادة ١٤
٨	.....	باء - المسائل والتحديات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالإبلاغ بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
٨	.....	جيم - عرض ومناقشة بخصوص غرض التوصيات العامة المقدمة من لجنة القضاء على التمييز العنصري
٩	.....	دال - مقارنة الإجراءات ذات الصلة في المعاهدات الأخرى
٩	.....	هاء - الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري..
٩	.....	واو - الرياضة والعنصرية
٩	.....	زاي - حلقة النقاش لتوفير منظور مقارن بشأن الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية
١٠	.....	حاء - نقاش عام وتبادل لوجهات النظر، الجلسة الثانية عشرة
١٢	.....	طاء - الاستبيان الذي أجري عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢١
١٥	.....	ياء - النقاش العام وتبادل وجهات النظر، الجلسة الرابعة عشرة
٢٠	.....	كاف - النقاش العام وتبادل وجهات النظر، الجلسة الخامسة عشر
٢٢	.....	رابعاً - اعتماد التقرير

## Annexes

## page

I.	Summaries of the expert presentations and initial discussions on the agenda topics .....	25
II.	Programme of work.....	54
III.	List of attendance .....	56

## أولاً - مقدمة

- ١ - تقدم اللجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وبتقراريه ٢١/٦ و ٣٠/١٠.

## ثانياً - تنظيم الدورة

- ٢ - عقدت اللجنة المخصصة دورتها السابعة في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وعقدت اللجنة أثناء الدورة ١٦ جلسة.

## ألف - الحضور

- ٣ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## باء - افتتاح الدورة

- ٤ - افتتح أمين اللجنة المخصصة الجلسة الأولى للدورة السابعة. وأدلى رئيس قسم مناهضة التمييز العنصري بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببيان افتتاحي أشار فيه إلى أن التمييز العنصري حاضر جداً اليوم في المجتمعات العصرية في جميع أنحاء المعمورة ويتخذ أشكالاً معاصرة عديدة. لذلك فإن عمل اللجنة لا يتمثل وحسب في الاتفاق على معايير جديدة وإنما أيضاً في التفكير في نهاية المطاف في سبل تعزيز حماية جميع الأشخاص من ويلات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفق ما ينص عليه إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشار إلى الملاحظات الافتتاحية لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الدورة السابقة مشيراً إلى أن مهمة اللجنة تتمثل في بيان الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يؤمن قدراً أكبر من الحياء والآداب العامة - أي مزيداً من الكرامة والمساواة والإنصاف - لملايين ضحايا تلك الانتهاكات.

## جيم - انتخاب الرئيس - المقرر

- ٥ - انتخبت اللجنة المخصصة، في الجلسة الأولى، السيد عبد الصمد منتي، ممثل جنوب أفريقيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، رئيساً - مقررًا لها بالتركية.
- ٦ - وشكر الرئيس - المقرر اللجنة المخصصة على إعادة انتخابه مشيراً إلى أنه سيعمل جمعياً مع كل الشركاء وأعضاء اللجنة. وأشار إلى أن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما اتصل بذلك من تعصب كان قد أوصى، في الفقرة ١٩٩ من

برنامج عمل ديربان، بأن تعد لجنة حقوق الإنسان معايير دولية تكميلية لتعزيز وتحديث الصكوك الدولية لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من جميع جوانبه. وقال إن مناقشات اللجنة سوف تتواصل بالنهج التدريجي المعتمد في الدورات السابقة. وبذلك الخصوص، قال إنه يرى من المفيد استكشاف إمكانات وضع إطار تنظيمي دولي خاص بكره الأجانب نظراً لكون مظاهره الأكثر عدوانية تحتاج إلى تدابير أشد صرامة. وأشار بشكل خاص إلى أفعال العنصرية وكره الأجانب في ملاعب كرة القدم وحواليها، التي لا تزال تُسجل في العديد من البلدان لأن الإجراءات الملائمة لم تتخذ للتصدي لها.

## دال - إقرار جدول الأعمال

٧- أقرت اللجنة المخصصة جدول أعمال الدورة السابعة في جلستها الأولى (A/HRC/AC/1/7/1).

## هاء - تنظيم العمل

٨- قدم الرئيس - المقرر مشروع برنامج العمل (انظر المرفق الثالث) الذي اعتمد في الجلسة الأولى.

٩- ودعا الرئيس - المقرر الوفود والمشاركين إلى الإدلاء ببيانات عامة عن الدورة.

١٠- وقالت ممثلة البرازيل إن البرازيل تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان، مشيرة إلى أن آليات المتابعة تلعب دوراً محورياً بذلك الخصوص. وأعربت السفيرة عن تقديرها لكون اللجنة المخصصة سوف تمضي في التطرق لمسألة الثغرات الإجرائية في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أثناء الدورة، ورحبت بالنقاش المقترح إجراؤه مع لجنة القضاء على التمييز العنصري حول مسائل من قبيل التحفظات، والإبلاغ، والتوصيات العامة. وأضافت أن البرازيل مهتمة بسماع وجهة نظر اللجنة حول العناصر الرئيسية فيما يتصل بالثغرات الإجرائية وأفضل الطرق لمعالجتها. وقالت إن البرازيل تحيط علماً مع الارتياح بإدراج مسألة العنصرية والرياضة في جدول أعمال اللجنة المخصصة وترحب باستنتاجات تقرير الدورة السادسة بذلك الخصوص. والبرازيل تؤكد دعمها للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي انطلق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تحت شعار "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية"، ولتنفيذ برنامج أنشطته.

١١- وقال ممثل الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إن أفعال العنصرية وكره الأجانب والتعصب وكره الإسلام التي كانت في السابق محتشمة أصبحت الآن ظاهرة علناً وأصبحت عادية جداً وواضحة ولا تخضع لأية قيود في الخطب السياسية وفي وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت. وارتفاع عدد أفعال العنصرية والأفعال بدوافع كره الأجانب تمس المهاجرين واللاجئين

وطالبي اللجوء الذين هم الأشد عرضةً لتلك الظواهر وتمسّ حقوقهم، مما يجعل من الأساسي توخّي نهج يتمحور حول الضحايا. ولم تتمكن اللجنة، على الرغم من دوراتها الست، من الاضطلاع بولايتها ألا وهي وضع معايير تكميلية للاتفاقية. وفي ضوء هذه المناقشات من الواضح أن هناك أوجه قصور إجرائية ونظمية سائدة في الصكوك القائمة. وفي غياب معايير إضافية قد تفتقر التدابير التي تتخذها الدول للتماسك والانسجام وقد لا تمثل لقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وتظل المجموعة الأفريقية مقتنعة بالحاجة إلى تمكين اللجنة المخصصة من الاضطلاع بولايتها، ومفهوم الثغرات في الصكوك الدولية القائمة يجب عدم تفسيره بطريقة مطلقة. ويكون من الأهمية بمكان النظر في الثغرات في المعايير القائمة بغية تغطية الأشكال والمظاهر المعاصرة للعنصرية وحماية الضحايا. وتأمل المجموعة في أن تسمح اللجنة في نهاية المطاف لأصحاب المصلحة بالتركيز على وضع ضحايا العنصرية وكره الأجانب والتعصب الذين تتزايد أعدادهم باطراد والذين يجب أن يكون مصيرهم محط اهتمام الجميع.

١٢- وأعاد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد دعمه وتعاونيه في ممارسة ولاية اللجنة المخصصة الهامة. وقال إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بمكافحة العنصرية والتمييز وما اتصل بذلك من تعصب وأعاد تأكيد الحاجة، واللجنة الآن في سنتها الثامنة، إلى وضع معايير تكميلية لتعزيز وتحديث الإطار القانوني الدولي، لمعالجة مظاهر التعبير الجديدة عن التمييز العنصري وما اتصل بذلك من تعصب وحماية الضحايا. وقال إن وفده يأسف لقلّة دعم بعض البلدان لهذه الولاية الحاسمة على مدى الأعوام وأعاد تأكيد نداء وفده للدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وقال إنه يُقدّر التفاعل الهام مع أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري في تحديد الثغرات وغير ذلك من المسائل ذات الصلة في إطار الاتفاقية.

١٣- وضمت ممثلة جنوب أفريقيا صوتها إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وقالت إن الحوار الذي كانت اللجنة المخصصة قد أجرته منذ نشأتها أتاح لها فرصة ذات شأن للتفكير في الثغرات الموضوعية والإجرائية في الاتفاقية التي يفترض في الأداة أو الأدوات اللازمة معالجتها. وأشارت الممثلة إلى مختلف المسائل المواضيعية الرئيسية التي كانت المجموعة الأفريقية وجنوب أفريقيا قد حددتها على مر الأعوام بوصفها أشكالاً معاصرة من أشكال العنصرية، بما فيها كره الأجانب وكره الإسلام ومعاداة السامية وانتشار الهجمات العنصرية والقائمة على كره الأجانب عبر الفضاء الإلكتروني (الجريمة الإلكترونية) والتنميط العرقي والتحريض على التعصب العنصري والعرقي والديني. ويحتاج ضحايا التنميط في تلك المجالات إلى حماية أفضل وإلى سبل إنصاف قصوى والقضاء الكامل والتام على الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي أفعال العنصرية هذه. وضحايا تلك الجرائم ليسوا بحاجة إلى قيام اللجنة بعقد نقاشات أكاديمية حول ما إذا كانت معايير تكميلية لازمة أم لا. وبناءً على ذلك، يرى وفدها أن نقاشاً من هذا القبيل من شأنه أن يكون عديم الفائدة وقد لا يساعد كثيراً. وترى جنوب أفريقيا أن كل ما يحتاج إليه الأمر هو تنفيذ الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، التي

أوعز فيها المؤتمر العالمي إلى اللجنة في عام ٢٠٠١ بوضع معايير تكميلية. وتظل جنوب أفريقيا على رأيها وأن أي محاولة تجاهل تلك التوجيهات هو فعلاً محاولة لإعادة التفاوض في الوثيقة الختامية. ولا يمكن للجنة أن تسمح لنفسها بالتملص من مسؤوليتها عن حماية ضحايا العنصرية والتمييز العنصري، ذلك أن هذا التملص من شأنه أن يكون بمثابة انتقاص من معاناة ضحايا تلك الويلات. وأعاد نداءها إلى وضع حد للبلاغة والخطب الحماسية بخصوص مكافحة العنصرية والانتقال إلى المناقشات البناءة والمجدية لمعالجة هذه المسألة الهامة جداً المعروضة على اللجنة.

١٤- وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن جميع أشكال مظاهر العنصرية وكره الأجانب تتنافى مع القيم المؤسسة للاتحاد الأوروبي وهي قيم احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بمكافحة تلك المظاهر داخل الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم. وأشارت الممثلة إلى الذكرى الخمسين لاعتماد الاتفاقية التي تعد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها، قائلة إن الاتفاقية هي الركيزة التي تقوم عليها مكافحة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. وأضافت الممثلة أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً التزاماً تاماً بالغايات الأساسية والالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والانخراط في العمل مع فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي واللجنة المختصة والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. غير أنه يثير مع ذلك مسألة ما إذا كانت ستة أسابيع من اجتماعات الفريق العامل في السنة هي الطريقة الأكثر فعالية لإنفاق الموارد في مكافحة العنصرية. أما فيما يتعلق بالدورة الحالية للجنة المختصة فيشير الاتحاد الأوروبي إلى أن المشاورات غير الرسمية الخمس مع المنسقين الإقليميين والسياسيين أثناء فترة ما بين الدورات تفتقر للمشاركة والمساهمة من جانب مجموعات عديدة. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تظل اللجنة تنظر في الموضوعات المحددة في برنامج العمل وأن تتسنى مشاركة الجميع في المناقشات بشكل بناء. وتحقيقاً لتلك الغاية فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لتقاسم الخبرات في معالجة تلك المسائل وهو يتطلع لتقبل المساهمات من جميع أنحاء العالم.

١٥- وأعرب ممثل إثيوبيا عن تأييد بلده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن إثيوبيا تشاطر الرأي وأنه على الرغم من بعض التقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة حتى الآن لتحديد المسائل الأساسية التي تتطلب معالجة ما زال الأمر يحتاج إلى فعل الكثير لتنفيذ ولايتها كلياً بطريقة أسرع. وذكر بولاية اللجنة كما حددها المجلس في قراره ٢١/٦. ولو أن اللجنة لم تقترب بعد من المرحلة المنشودة لوضع المعايير التكميلية المرتقبة بسبب اختلافات شتى فإن إثيوبيا تعتقد أن دورة اللجنة السادسة كانت فعالة في تحديد الموضوعات الرئيسية التي يجب مناقشتها، بما في ذلك في الدورة الحالية. وأثناء المداولات، ستكون اللجنة في وضع أفضل بكثير للتطرق لتلك الاختلافات، ولا سيما المسائل المواضيعية الرئيسية المتمثلة في الأشكال والتدابير العنصرية والقائمة على التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من

تعصب. وإعادة تأكيد استعداد إثيوبيا للعمل بشكل تعاوني وبناء مع جميع الوفود الأخرى سعيًا لتحقيق الأهداف المماثلة الرامية إلى مزيد النهوض بالمهام الجماعية الحاسمة المتمثلة في وضع المعايير التكميلية اللازمة من أجل التنفيذ الفعلي والفعال للاتفاقية.

١٦- وشدد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على التزام حكومته بالموضوع الرئيسي للدورة ألا وهو مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وردد النداءات السابقة مشيرًا إلى الذكرى الخمسين للاتفاقية والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وقال إن الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة كانت قد أبرزت وجهة وحسن توقيت عمل اللجنة بشأن هذا الموضوع الهام. وأعاد تأكيد موقف بلده الراسخ وأنه لا يرى حاجة إلى صكوك قانونية دولية هامة ملزمة إضافية في هذا المجال. غير أنه يعتقد أن ولاية اللجنة تشمل تشجيع المبادرات من قبيل خطط عمل تغطي بتوافق الآراء. ولو أنه توجد اختلافات بشأن بعض المسائل إلا أن الولايات المتحدة تتطلع إلى حوار مثمر ومنتج وإلى تبادل لوجهات النظر أثناء الدورة السادسة للجنة المخصصة. وأعرب عن أمله في أن يكون من المفيد أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في مسألة مدة دورات اللجنة المخصصة، مشيرًا إلى أن مدة تسعة أيام تبدو أطول مما تحتاجه اللجنة.

١٧- وأشارت ممثلة باكستان، متحدثه باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى أن القرار ٢١/٦ كان قد أشار، في عام ٢٠٠٧، إلى ولاية اللجنة المخصصة المتمثلة في القيام، على سبيل الأولوية والضرورة، بوضع معايير تكميلية إما في شكل اتفاقية أو في شكل بروتوكول إضافي (بروتوكولات إضافية) للاتفاقية، بما يسد الثغرات القائمة في الاتفاقية ويوفر معايير نموذجية جديدة ترمي إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما في ذلك التحريض على الكراهية العرقية والدينية. وعلى مدى الدورات الست الماضية، كانت اللجنة قد أجرت مداورات بشأن مجالات مواضيعية عدة. وأحاطت علماً بالمجالات المواضيعية المختارة للدورة الحالية، وبشكل خاص ما يلي: عرض ومناقشة غرض التوصيات العامة التي تقدمت بها لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ والعملية المفوضية إلى تعميمها وإصدارها في سياق التنفيذ الفعال للاتفاقية وأية أوجه قصور محتملة.

١٨- وأشارت ممثلة باكستان بقلق إلى أن اللجنة المخصصة لم تتمكن من إنجاز ولايتها الأساسية، أي وضع معايير تكميلية في شكل بروتوكول إضافي ملحق بالاتفاقية. وفي ضوء المداورات الشاملة في الدورات الست الماضية، وتعتقد منظمة المؤتمر الإسلامي أنه توجد ثغرات إجرائية وكذلك ثغرات موضوعية في الاتفاقية لا يمكن تجاوزها إلا عن طريق صياغة بروتوكول إضافي. وفي غياب بروتوكول إضافي من هذا القبيل ستفتقر التدابير التي تتخذها الدول للعالمية والتوحيد والموضوعية والتماسك والتقيد بقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وقالت إن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتقد أن الدورة الحالية للجنة يجب أن تركز على تسقيع العناصر لوضع بروتوكول إضافي، بما في ذلك، في جملة أمور، وبعد وضع إجراء خاص للتحري يتماشي مع صكوك حقوق الإنسان الأخرى لأغراض الاتفاقية؛ وتعزيز الآليات الوطنية؛ وتجريم خطب الكراهية أو التحريض على الكراهية التي تفضي إلى عنف وشيك، وتجريم الأفعال بدوافع كره

الأجانب؛ وسبل الانتصاف الفعالة، ولا سيما توفير التعويض/الجبر للضحايا؛ ومكافحة التنميط والتمييز العنصريين والدينيين. وفي الختام، طلب من الرئيس - المقرر أن يعد، بالاستناد إلى مدونات الدورات السبع للجنة المخصصة، عناصر مشروع بروتوكول إضافي أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين ويطلع عليه الدول الأعضاء قبل دورة اللجنة الثامنة لمزيد بحثه.

### ثالثاً- مناقشات عامة ومواضيعية

#### ألف- تقدير استخدام آلية تقديم الشكاوى بموجب المادة ١٤

١٩- قدم السيد مارك بوسويت، العضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري، في الجلسة الثانية المعقودة في ١٣ تموز/يوليه، عرضاً حول تقدير استخدام آلية تقديم الشكاوى بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز لعرضه وللمناقش الذي دار بعد ذلك مع المشاركين في الجلسة.

#### باء- المسائل والتحديات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالإبلاغ بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٢٠- أشار الرئيس - المقرر، في الجلسة الثالثة المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، إلى أن اللجنة المخصصة كانت قد وافقت في التقرير عن أعمال دورتها السادسة<sup>(١)</sup>، على مناقشة التحديات وأفضل الممارسات المتعلقة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية، في دورتها السابعة. وكما اتفق على ذلك منسقو المجموعات الإقليمية فإن جميع الدول مدعوة للتطوع لإطلاع اللجنة المخصصة على تجاربها الفردية بهذا الخصوص أثناء الدورة السابعة. وخلال الدورة، قدم ممثلو كل من إكوادور (باسمها الشخصي ومن جديد باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)، وباكستان، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وغواتيمالا، والمكسيك، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية إحاطة إعلامية. وترد في المرفق الأول بهذا التقرير موجزات لتلك العروض وللمناقشة التي دارت مع المشاركين في الاجتماع التي تلت ذلك.

#### جيم- عرض ومناقشة بخصوص غرض التوصيات العامة المقدمة من لجنة القضاء على التمييز العنصري

٢١- في الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه، قدمت السيدة أنستاسيا كريكلي، نائبة رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري، عرضاً حول الغرض من التوصيات العامة التي تقدمت بها اللجنة والعملية المفوضية إلى إصدارها وتعميمها في سياق التنفيذ الفعال للاتفاقية. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز لعرضها والمناقشة التي تلت ذلك مع المشاركين في الجلسة.

(١) انظر الوثيقة A/HRC/28/81، الفقرة ٩٧(أ).



## دال - مقارنة الإجراءات ذات الصلة في المعاهدات الأخرى

٢٢ - قدم السيد سايمون والكرو، رئيس قسم حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشعبة معاهدات حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في الجلسة الخامسة المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، عرضاً مقارناً للإجراءات ذات الصلة في هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز للعروض وللمناقشة التي تلت ذلك مع المشاركين في الجلسة.

## هاء - الثغرات الإجرائية فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٢٣ - نظرت اللجنة المختصة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، في موضوع "مواصلة النظر في آراء لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن العناصر الرئيسية فيما يتعلق بالثغرات الإجرائية وأفضل الممارسات لسدها (متابعة للدراسة التي أجريت في عام ٢٠٠٧ والعروض المختلفة المقدمة والمقترحات التي قدمت إلى اللجنة المختصة وفقاً لولايتها)" (انظر الوثيقة A/HRC/28/81، الفقرة ٩٧(ب)١) ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز للمناقشة التي دارت حول ذلك الموضوع.

## واو - الرياضة والعنصرية

٢٤ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه، في مسألة العنصرية والرياضة. وقدم عروضاً حول هذا الموضوع كل من تود كروسيت، الأستاذ بجامعة ماساشوسيتس، ودليلا دوغلاس، الأستاذة بجامعة بريتش كولومبيا، وبنيامين كوهين، مدير قسم الحوكمة والشؤون القانونية بالاتحاد الدولي لكرة السلة. وتواصل النقاش حول العنصرية والرياضة بعد ذلك خلال نفس اليوم في الجلسة العاشرة التي تقدم فيها بعروض إلى اللجنة المختصة كل من غيرد ديموفسكي، مدير قسم التنوع ومكافحة التمييز بإدارة الاستدامة بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، ودانييلا ووريس من منظمة أنصار كرة القدم بأوروبا، وديس توملينسون من الاتحاد الأيرلندي لكرة القدم. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز للعروض وللمناقشة التي تلت ذلك مع المشاركين في الجلسة.

## زاي - حلقة النقاش لتوفير منظور مقارن بشأن الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية

٢٥ - نُظِّمَت، في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه، حلقة نقاش لتوفير منظور مقارن بشأن الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وللأسف، تعذر على الشخص الذي كان من المقرر أن يتحدث حول منظومة حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي التي تعالج

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيد ميكيلو هانسونغوليه من مركز حقوق الإنسان بجامعة بريتوريا، حضور الدورة بجنيف بسبب موانع لها صلة بالسفر. وشاركت في حلقة النقاش ليندا رافو من مديرية الحقوق الأساسية والمواطنة بالمفوضية الأوروبية، وليال س. سونغوا، مدير برنامج سيادة القانون بمعهد لاهاي للعدالة العالمية. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز للنقاش.

## حاء- نقاش عام وتبادل لوجهات النظر، الجلسة الثانية عشرة

٢٦- أجرت اللجنة المخصصة، في ٢١ تموز/يوليه، مناقشة عامة وتبادلاً للآراء في جلستها الثانية عشرة، وطلب الرئيس - المقرر من الوفود النظر في كيفية المضي قدماً بشأن موضوع الاستبيان والردود الواردة. ولاحظ انخفاض معدل الردود ولكن قال إنه يرى أن العملية قد أوشكت على الاكتمال ودعا الوفود إلى التفكير، لدى التحضير لجلسة الدورة المقبلة، في مقترحات بشأن أساس التفاعل مع المشاركين في النقاش.

٢٧- وأعربت ممثلة البرازيل عن تقديرها للرئيس - المقرر لحسن قيادته ورحبت بتنظيم تقديم العروض المستنيرة. وقالت الممثلة، بخصوص الثغرات الإجرائية، إن العروض التي تم تقديمها على مدى الأيام القليلة الماضية، ولا سيما من جانب أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري، كانت قد أشارت إلى أنّ اللجنة ما زالت تفتقر لولاية رسمية لاتخاذ الإجراءات، من قبيل زيارات البلدان ومتابعة توصياتها، التي هي أساسية بالنسبة لها لكي تضطلع بوظائفها بشكل فعال وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وكانت هيئات معاهدات أخرى أنشئت بعد اللجنة قد وضعت بالفعل أحكاماً تتعلق بالمسائل ذات الصلة. وبالتالي، قد يحتاج الأمر في هذا المجال إلى معايير إضافية وقد يتطلب مزيداً من النقاش. ورحبت الممثلة بفكرة إعداد تقرير للجنة حول هذه المسألة يكون مستكملاً. وأضافت أن مسألة العنصرية والرياضة يجب ذكرها في الوثيقة الختامية للدورة السابعة. وقالت إن وفدها يؤيد فكرة وضع خطة عمل أو مبادئ توجيهية، إلخ. واختتمت بالإشارة إلى أن البرازيل سوف تستضيف المؤتمر الإقليمي الأول للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في برازيليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٨- وقالت ممثلة جنوب أفريقيا إنه يوجد، في رأي وفدها وفي ضوء مختلف العروض المقدمة، ثغرات في الاتفاقية، ولا سيما ثغرات إجرائية. وينبغي للجنة المخصصة أن تحرز في الدورات المقبلة تقدماً بشأن وضع معايير تكميلية لسد تلك الثغرات.

٢٩- وتحدثت ممثلة باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي فشكرت الرئيس - المقرر على الترتيب لتناول الخبراء الكلمة أمام اللجنة المخصصة في الدورة وأبرزت أن عدداً من المجالات المواضيعية الهامة، انطلاقاً من الرياضة والعنصرية ووصولاً إلى الآليات الوطنية، قد تمت مناقشتها حتى الآن. ووضح جداً من خلال النقاشات في الدورات الست السابقة والدورة الحالية، في رأي منظمة المؤتمر الإسلامي، أن هناك ثغرات موضوعية وإجرائية. وقالت إنها تتفق مع ممثلي البرازيل وجنوب أفريقيا في أن الأمر يحتاج إلى شكل ما من أشكال المعايير التكميلية. وبخصوص

موقف لجنة القضاء على التمييز العنصري من الثغرات الإجرائية فإن اللجنة قد اقتضت فقط على الإشارة إلى الثغرات الإجرائية لأن موقفها هو أن تعليقاتها العامة البالغة ٣٥ تعليقاً تسد الثغرات الموضوعية في الاتفاقية. غير أن المؤتمر يعتقد أن التحليل التأويلي للجنة لا يكفي لتنفيذ الاتفاقية فيما يتصل بمعالجة كره الأجانب، وإنشاء آليات وطنية للمساواة، واستنباط خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري، وهي كلها مسائل فيها ثغرات هامة. وبالتالي، هناك حاجة إلى تنسيق وتوحيد تلك العمليات. وبدون بروتوكول إضافي يتمحور حول المقاييس والمعايير المتفق عليها عالمياً سيكون من الصعب على الدول تنسيق وتطوير القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية والآليات وأيضاً معالجة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما اتصل بذلك من تعصب، على المستوى الوطني. وفيما يتصل بخطب الكراهية والجرائم بدوافع الكراهية، أشارت الممثلة إلى الحاجة إلى معايير تكميلية في شكل بروتوكول إضافي وأضاف قائلاً إن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر من الأهمية بمكان الشروع في بحث عناصر مثل هذا البروتوكول. وهناك حاجة إلى مناقشة مطولة لسبيل المضي قدماً في الأيام المقبلة وفي دورة اللجنة القادمة.

٣٠- وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تقديره لمشروع الوثيقة التي تتضمن جميعاً لمراحل نظر اللجنة المخصصة في موضوع الثغرات الإجرائية على مدى الدورات الست السابقة. وقال إنه يرى أن ذلك يبين قلة التوافق في الآراء بخصوص الثغرات الإجرائية ويعكس المشاغل بهذا الخصوص، بما في ذلك التكاليف وازدواجية الجهود، فضلاً عن الحاجة إلى تنفيذ المعايير والإجراءات القائمة تنفيذاً كلياً. وفيما يتصل بمسألة الثغرات الإجرائية، أشار إلى عملية الإصلاح الأخيرة لهيئات المعاهدات وإلى أن البعض من نتائجها كان قد تطرق لبعض المشاكل التي لها صلة بتقديم التقارير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. ويجب وضع التركيز على تحسين تنفيذ الالتزامات والمعايير القائمة عوضاً عن خلق التزامات إجرائية جديدة. وأشار إلى إجراء البلاغات الفردية القائم بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية. وقال إن العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين يعملون على هذه المسائل يقومون بالفعل بزيارات قطرية، مثل فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والخبير المستقل المعني بمسائل الأقليات، والأنشطة المقررة كجزء من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف أن وفده غير مقتنع بكون الزيارات القطرية طريقة جيدة لاستخدام وقت اللجنة المخصصة وخبرتها ومواردها. وفيما يتصل بالآليات الوطنية، قال إن البلدان حرة بالفعل في إنشائها. وفيما يتعلق بالثغرات الموضوعية قال إنه يمكن أن يضر أي بروتوكول اختياري إضافي بالمعاهدة الأساسية بتبديد تركيز الدول الأعضاء وإرهاق لجنة القضاء على التمييز العنصري وإثقال عاتقها بمسائل جديدة وتقويض نطاقها الحالي بالإيحاء بأنها لا تتناول بعض المسائل. وأشار إلى النقاشات التي دارت حول أشكال المعايير التكميلية غير الملزمة، من قبيل الوثائق المتعلقة بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الإضافية في هذا المجال، وهي نقاشات

يمكن أن تكون قيمة ومفيدة في مكافحة التمييز العنصري. وقال إن اللجنة المخصصة يمكن أن تمضي قدماً في طريق وضع مثل هذه الوثائق غير الملزمة.

٣١- وأبدت ممثلة الاتحاد الأوروبي بعض الملاحظات التمهيدية وأشارت إلى أن عروض لجنة القضاء على التمييز العنصري تؤكد أن الأحكام الموضوعية للاتفاقية كافية لتغطية المسائل المعاصرة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية الإفادة المثلى من إجراءات الرصد القائمة في اللجنة، أي من خلال الإجراءات العاجلة والالتزامات التامة بالإبلاغ. وينطوي وضع إجراء جديد على خطر الازدواجية والتكرار والتداخل بين آليات مجلس حقوق الإنسان وعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

### طاء- الاستبيان الذي أجري عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢١

٣٢- أشار الرئيس - المقرر، في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، إلى وثيقتين وزعتا على الوفود في دورات سابقة عدة من دورات اللجنة المخصصة وأرسلتا إلى المنسقين الإقليميين بالبريد الإلكتروني قبل انعقاد الدورة السابعة. وكانت الوثيقتان تحملان العنوانين التاليين: "الدورة الثالثة المستأنفة للجنة المخصصة المعنية بوضع المعايير التكميلية - قائمة الموضوعات التي تمت مناقشتها في الدورة الثانية" و"الدورة الخامسة للجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية - قائمة الموضوعات الواردة في الوثيقة A/HRC/18/36: تقرير اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية عن أعمال دورتها الثالثة".

٣٣- ووزعت الوثيقتان من جديد في الجلسة الثالثة عشرة التي أعاد خلالها الرئيس - المقرر تأكيد قائمة الموضوعات التي تمت مناقشتها كبنود مدرجة على برنامج العمل في الدورات السابقة، مشيراً إلى أن موضوع كره الأجانب وموضوع العنصرية والرياضة قد تمت مناقشتها في ثلاث دورات، وأن الآليات الوطنية والثغرات الإجرائية فيما يتصل بالاتفاقية كان قد تم بحثها في أربع دورات. وبالإضافة إلى القائمة، أشار إلى أن اللجنة كانت قد قررت، أثناء الدورة الخامسة، أنه من الأهمية بمكان مناقشة الوقاية/التوعية والتمييز الإيجابي/التدابير الخاصة، وأن تلك الموضوعات كانت قد تمت مناقشتها في الدورة السادسة كجزء من برنامج عملها. وأشار إلى أن اللجنة عليها أن تستخدم القوائم عند النظر في موضوعات الدورات المقبلة وفي تحديد كيفية المضي قدماً في عملها. ودارت المناقشات في الجلسة الثالثة بالاستناد إلى هاتين الوثيقتين.

٣٤- وأشار الرئيس - المقرر إلى الاستبيان الذي أرسل إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠١٣ تحضيراً للدورة الخامسة وتم توزيعه من جديد في عام ٢٠١٤ من أجل الدورة السادسة، وموضحاً أنه تم تلقي ٤٣ رداً. لكن بعض الأسئلة لم يرد عليها المجيبون على الاستبيان. لكن بما أن الموضوعات والبنود المدرجة في الاستبيان كان المنسقون الإقليميون قد اتفقوا عليها بتوافق الآراء، من المثير للدهشة عدم تلقي ردود. وسأل عما يجب على اللجنة فعله بالاستبيان. وأشار إلى أهمية المضي قدماً واستكمال النظر في بعض الموضوعات. وقال، بذلك الخصوص، إن مسألة العنصرية والرياضة قد تتطلب بحثاً في دورة إضافية.

٣٥- وأشارت ممثلة البرازيل إلى أن الاستبيان، بالنسبة لبلدها، عملية هامة تعكس بدقة المناقشات التي دارت أثناء الدورات السابقة للجنة المخصصة. وبحسب الردود الواردة فإن مسألتي كره الأجانب الآليات الوطنية انشغال وجيه جداً بالنسبة للبلدان. لكن لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بخصوص مسألة الثغرات فيما يتصل بتلك الموضوعات. ويمكن أن يحتاج الأمر إلى مناقشات إضافية حول الموضوعات، وتعد وجهات نظر لجنة للقضاء على التمييز العنصري حول كيفية ارتباط تلك المسائل بالاتفاقية أمراً أساسياً. وكحل بديل، يمكن أن تفكر اللجنة المخصصة في إمكانية وضع خطط عمل أو مبادئ توجيهية أو قرار يصدره مجلس حقوق الإنسان حول المسائل المعنية. وأشارت، بخصوص الثغرات الإجرائية، إلى أن الاستبيان كان قد أشار إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري ما زالت تفتقر لولاية رسمية لمباشرة إجراءات من قبيل الزيارات إلى البلدان ومتابعة توصياتها، وإجراءات الإنذار المبكر، تمشياً مع ما كان قد عرضه أعضاء اللجنة في الدورة السابعة للجنة المخصصة. وقد تضمنت بالفعل هيئات معاهدات أخرى أنشئت منذ بداية لجنة القضاء على التمييز العنصري أحكاماً تتعلق بالمسائل ذات الصلة. وبالتالي، من شأن وضع تقرير جديد للجنة عن تلك المسائل أن يكون مفيداً للجنة المخصصة.

٣٦- وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى الاستبيان وقدم تحديثاً لردود حكومته على الاستبيان الأصلي في عام ٢٠١٣. أوضح أن بلده قد عزز إلى حد كبير، منذ ذلك الحين، آلياته لمعالجة كره الأجانب والعنف وأشكال التمييز المعاصرة، تمشياً مع التزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الاتفاقيات. وذكر مثالين: أولهما أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي للولايات المتحدة شرع، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في جمع بيانات أكثر تفصيلاً عن الجرائم بدوافع التحيز، بما في ذلك الجرائم المرتكبة بحق العرب والهندوس والسيخ؛ وثانيهما أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة أقرت، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، اللجوء إلى العنصرية في حالة الآثار المتفاوتة بموجب قانون الإسكان المنصف، وهو أداة تعالج أشكال التمييز الأقل علنية في مجال السكن. وفيما يتعلق بالاستبيان، اقترح التوصية بمجموعة استنتاجات بشأن الاستبيان في الدورة المقبلة وفي نفس الوقت الماضي في تشجيع البلدان التي قدمت ردودها على تقديم ردود متابعة وتشجيع البلدان التي لم تقدم ردوداً بعد على تقديم ردودها. وبخصوص قائمة المواضيع، قال إنه يوافق على أن مسألة العنصرية والرياضة يمكن أن تستفيد من مزيد النقاش. ومن المستصوب مناقشة ما يمكن للجنة أن تعده. وأضاف أن هذه اللجنة يمكن أن تكون مفيدة في وضع التوجيهات أو الممارسات الفضلى.

٣٧- وأشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي إلى أن تسعة من فرادى الأعضاء والاتحاد كمجموعة إقليمية كانت قد ردت على الاستبيان. ولكي يكون التقرير تمثيلاً ووجيهاً يحتاج الأمر إلى استعراض سريع وشامل للردود. وإذا أُخذ قرار إعادة تعميم الاستبيان فإنه يجب تعميمه على البلدان التي لم ترد بعد. وقالت إن الاستبيان يجب ألا يكون عملية لا نهاية لها. وأضافت قائلة إن موضوع العنصرية والرياضة يستحق مزيداً من النقاش.

٣٨- وقالت ممثلة جنوب أفريقيا إن إعادة تعميم الاستبيان لن يزيد الردود وضوحاً بالضرورة، وخاصة بما أن العديد من الوفود مرهقة بطلبات الاستجابة لمختلف آليات الإبلاغ الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وبخصوص الاقتراح المتعلق بموضوع العنصرية والريضة، أشارت إلى أنه يمكن بدء العمل بخصوص المبادئ التوجيهية والممارسة وطلبت مزيداً من التوضيحات من ممثل الولايات المتحدة. واقترحت الممثلة أن تكون حماية المهاجرين ووقايتهم من العنصرية والتمييز العنصري والممارسات القائمة على كره الأجانب موضوعاً تنظر فيه اللجنة المخصصة مستقبلاً.

٣٩- وأوضح ممثل الولايات المتحدة أن اللجنة المخصصة، إذا ما أدرج موضوع العنصرية والريضة على جدول أعمال الدورة المقبلة، يجب أن تكون أكثر توجيهاً ولربما حان الوقت للتفكير في شيء يتجاوز مجرد النقاش. وأشار إلى قائمة الموضوعات الموزعة فقال إن موضوعات أخرى أثارها الوفود خلال الدورات لم تدرج على القائمة ويمكن النظر فيها هي أيضاً.

٤٠- وأوضح الرئيس - المقرر أنّ الوثيقتين الموزعتين تتضمنان موضوعات وافقت عليها اللجنة المخصصة كموضوعات تحظى بتوافق الآراء سيتم تناولهن في الدورتين الحالية والمقبلة وهما ثمة مفاوضات واتفاق في اللجنة. وأشار إلى حواشي أسفل الصفحة في الوثيقتين. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التقارير التي تعكس قائمة الموضوعات المتفق عليها قد اعتمدتها اللجنة في دوراتها وعرضتها على مجلس حقوق الإنسان. ولم تضع اقتراحات أخرى على القوائم لأنها لم تحظ بالموافقة؛ لكن من المحتمل أن تكون قد أعدت موادها المرجعية في مختلف تقارير اللجنة المخصصة. وأضاف أن التوصل إلى نتيجة أو محصلة بشأن العنصرية والريضة يمكن أن يكون ضرورياً. وسأل عن كيفية المضي قدماً بشأن مسألة الاضطلاع بولاية اللجنة المخصصة في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء أثناء الدورة، وأثار إمكانية الرجوع إلى المجلس.

٤١- ورحبت ممثلة البرازيل بمواصلة النظر في مسألة العنصرية والريضة. وأشارت إلى أن اللجنة يمكن أن تعتمد استنتاجات أو وثيقة واقترحت أن تبدأ بنص في الدورة المقبلة. وأشارت إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/١٣ بشأن عالم رياضي خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي يمكن أن يستخدم لهذا الغرض. أما فيما يتعلق باقتراح النظر في حماية المهاجرين من العنصرية والتمييز العنصري والممارسات القائمة على كره الأجانب، فأشارت إلى الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم قائلة إنه يمكن من الأهمية بمكان النظر في كيفية إشراف لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المخصصة وعلى معالجة الاتفاقية الدولية لهذه المسألة، قصد تفادي الازدواجية وتحديد مدى وكيفية تكامل المسائل. وأشارت إلى أن مسألة أشكال التمييز المتعددة تم تناولها في جميع العروض ويمكن أن تكون موضوعاً هاماً للنقاش في الدورة المقبلة.

٤٢- وأشارت ممثلة جنوب إفريقيا إلى أن اللجنة بحاجة، كخطوة أولى، إلى بدء النظر في محصلة في شكل مبادئ توجيهية أو ممارسات فضلى. وبخصوص مسألة الثغرات الإجرائية يكون

من المفيد استفسار لجنة القضاء على التمييز العنصري حول كيفية سد الثغرات الإجرائية وكيفية إعداد تقرير مستوفى عن تلك المسألة.

٤٣ - وقالت ممثلة باكستان، متحدثة باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، إنها تؤيد فكرة مناقشة الموضوع الذي اقترحتة جنوب أفريقيا بشأن حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والقائمة على كره الأجانب، فضلاً عن إعداد لجنة القضاء على التمييز العنصري لدراسة مستوفاة حول الثغرات الإجرائية، بما أن مدة طويلة قد انقضت منذ إعداد الدراسة في عام ٢٠٠٧ وبالنظر لما استجد من تطورات حديثة. ويجب أن تكون اللجنة المخصصة دقيقة جداً في طلبها لكي تتقدم لجنة القضاء على التمييز العنصري بعناصر أو مقترحات ملموسة ومعلومات حول كيفية سد تلك الثغرات الإجرائية. وقد رحبت جنوب أفريقيا بالانفتاح الناشئ في وضع معايير تكميلية. لكن تحديد مسألة واحدة فقط أو موضوع واحد لمزيد البحث ليس النهج الصحيح ولا يتفق مع ولاية اللجنة المخصصة. ومع التسليم بأن العنصرية والريضة مسألة هامة، فإن جميع المسائل والجوانب ذات الصلة بالتمييز العنصري يجب النظر فيها بشكل شامل وليس فقط في مجال الريضة وإنما بما يشمل أيضاً الخطب الداعية إلى الكراهية والتحرير على الكراهية أو التمييز لما يتعرض له الأشخاص بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي، إلخ.

٤٤ - وشدد الرئيس - المقرر على أنه يجب ترك حيز للدول لكي تتقدم بمقترحات للجميع، وذلك حتى أثناء الفترات الفاصلة بين الدورات. وفيما يتعلق بالنتاج أو المحصلة تم التقدم بمقترحات محددة يجب أن تناقشها اللجنة. وأرجأ الرئيس - المقرر الجلسة للسماح للمنسقين الإقليميين وسائر الوفود التي يهملها الأمر بالاجتماع بشكل غير رسمي وإحراز تقدم بشأن مختلف المسائل.

## باء- النقاش العام وتبادل وجهات النظر، الجلسة الرابعة عشرة

٤٥ - أجرت اللجنة المخصصة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، نقاشاً عاماً وتبادلاً لوجهات النظر. وقدم الرئيس - المقرر موجزاً لأفكاره ومقترحاته المنبثقة عن الدورة السابعة حتى الآن، لكي تنظر فيها اللجنة. ولخص بعض المسائل ذات الصلة التي كان قد تم بحثها في القاعة، وذلك إلى حد كبير بالاستناد إلى عروض مختلف الخبراء المشاركين في الدورة السابعة للجنة. وكانت الموضوعات المعالجة متفقة مع جدول الأعمال وبرنامج العمل كما اعتمدتهما اللجنة المخصصة في جلستها الأولى المعقودة في ١٣ تموز/يوليه.

٤٦ - وسألت ممثلة الاتحاد الأوروبي عن جدوى مطالبة لجنة القضاء على التمييز العنصري بمد اللجنة المخصصة بدراسة مستوفاة. وسألت عما إذا كان يمكن توقع مجموعة مختلفة من النتائج أو ماذا كان سيتم الحصول على نفس النتيجة في واقع الأمر. وسألت أيضاً عن آثار الميزانية البرنامجية وآثار الموارد المترتبة عن طلب دراسة مستوفاة من لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٤٧- وطلب ممثل الولايات المتحدة الاطلاع على مشروع ملاحظات الرئيس/المقرر خطياً. وفي حين أن بعض المعلومات في ملاحظات الرئيس/المقرر بشأن العنصرية والرياضة مفيدة إلا أنه لا يجب الخلوص إلى أية استنتاجات حول شكل المحصلة في هذه المرحلة. وعلى سبيل المثال، قد لا تكون المبادئ التوجيهية بشأن الرياضة بنفس درجة أهمية الممارسات الفضلى. وأعاد تأكيد أن المعايير التكميلية التي تتولى اللجنة المخصصة إعدادها ليست بحاجة إلى اتخاذ شكل معاهدة ملزمة أو بروتوكول ملزم، وهذا الأمر قد لا يجلب إلا عدداً صغيراً من الدول الأطراف.

٤٨- وذكر الرئيس - المقرر إن ملاحظاته ليست شاملة وأن أهم نقاط كلمته لم تكن الغاية منها أن تعمّم. وأضاف أنه اقتصر على مجرد تجميع الأفكار والنقاط المثارة أثناء الجلسات السابقة البالغ عددها ١٣ جلسة في الدورة السابعة بنية إثارة النقاش. وأضاف أن ملاحظاته كانت ملاحظات شخصية ولأغراض توجيه اللجنة المخصصة، ولكن الأمر متروك للجنة للتفاوض وإعداد نتائج فعلي بل وحتى رفض جميع النقاط التي تضمنتها ملاحظاته، إذا اختارت اللجنة ذلك. وفيما يتعلق بمطالبة لجنة القضاء على التمييز العنصري بإعداد دراسة مستوفاة، رد الرئيس - المقرر بأن ذلك حقاً مبادرة لتبين ما الذي قامت به اللجنة بخصوص العناصر الواردة في دراستها لعام ٢٠٠٧ (A/HRC/4/WG.3/7)، مشيراً إلى أن خبير اللجنة كان قد قال إنه لم يجرز أي تقدم بشأن الدراسة. وإنه لمن واجب اللجنة المخصصة التحقيق في الأمر والحصول على أحدث المعلومات عن الدراسة. وأضاف أن الأمر متروك للجنة القضاء على التمييز العنصري لتحديد كيفية الرد متى ورد طلب من اللجنة المخصصة. أمّا بخصوص مسألة آثار الميزانية البرنامجية والآثار على الموارد فإن الأمر متروك للجنة القضاء على التمييز العنصري للرد.

٤٩- وشكرت البرازيل الرئيس - المقرر على ملاحظاته وأشارت إلى أنها أساس سليم للمضي قدماً. وطلبت ممثلة البرازيل نسخة من ملاحظات الرئيس - المقرر من أجل الرد بشكل محدد واقتراح التوسع في الصياغة. وأضافت أن مسألة العنصرية والرياضة يمكن أن تكون مجالاً بإمكان اللجنة المخصصة أن تقدم فيه إسهاماً هاماً جداً.

٥٠- وقالت ممثلة جنوب أفريقيا إن موقف وفدها وموقف المجموعة الأفريقية واضحان بخصوص كون المعيار التكميلي في نهاية المطاف يجب أن يكون بروتوكولاً ولا بد أن يكون ملزماً.

٥١- وشكرت ممثلة باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، الرئيس - المقرر على العرض السريع للنقاش الذي كان قد دار، بما في ذلك الاقتراحات الهامة التي تقدم بها الخبراء. وتؤيد باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، فكرة المبادئ التوجيهية ولكنها لا تفهم الأساس الذي تقوم عليه الاعتراضات على فكرة وضع بروتوكول اختياري، نظراً لكون الدول الأعضاء ليست ملزمة بالتوقيع عليه. ومن الصعب إدراك كيف يمكن أن تكون الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بعد مرور ٥٠ عاماً على إبرامها، قادرة على تضمين جميع التطورات الجديدة. ويكون وضع بروتوكول اختياري يبين للدول الأطراف على نطاق واسع



كيفية وضع خطط محددة بشأن العنصرية والرياضة تطوراً مستجيباً. ويجب أن تشجع هيئات المعاهدات إدخال تغييرات ملموسة على أرضية الواقع بالنسبة لضحايا التمييز العنصري. وأشارت، من بين قائمة الموضوعات، إلى موضوع المناصرة والتحرّض على الكراهية العرقية والإثنية والقومية والدينية، قائلة إنه يجب طرح موضوع جرائم الكراهية للنقاش في اللجنة المخصصة في دورتها الثامنة.

٥٢- وأشارت ممثلة كوبا إلى أن وفدها دأب على تأييد وضع معايير تكميلية بشأن المسائل ذات الصلة بالاتفاقية. وقالت إن مختلف المواقف الرامية إلى منع اللجنة المخصصة من وضع معيار ملزم أمر يؤسف له بالنظر إلى ولايتها الواضحة والعاجلة. ووضع وثيقة تشمل جميع التوصيات التي تقدم بها الخبراء يمكن أن يساعد كأساس لخطط العمل والمبادئ التوجيهية. وقالت إن كوبا تنضم إلى البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا وأدلت به باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. وأضافت أنها تؤيد موضوع العنصرية والرياضة وغير ذلك من الموضوعات، مشيرة إلى أن قائمة الموضوعات الواسعة ستستمر مناقشتها.

٥٣- وأشار ممثل المكسيك إلى أن هناك حواجز وثرغات لا بد من تخطيها، والسؤال المطروح هو، في الواقع، ما إذا كان يمكن تحسين ما هو موجود بالفعل. والمكسيك لن تعارض وضع مبادئ توجيهية بشأن العنصرية والرياضة ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد النقاش بخصوص العديد من المسائل الأخرى.

٥٤- وأشار ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه مراعاة للتعليقات التي أبدتها الخبراء في هذا المجال أثناء الدورة، من الواضح، في رأي وفده، أن هناك ثغرات إجرائية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي ثغرات موضوعية من شأنها، إذا تمت تغطيتها كما ينبغي، أن تساعد لجنة القضاء على التمييز العنصري على تحقيق أهدافها. والبعض من الآليات القائمة تحتاج إلى تعديل فيما تحتاج آليات أخرى ببساطة إلى تعزيز من أجل التنفيذ الفعال، أما الآليات التي لم تُنشأ بعد فالدليل على الحاجة إليها يتمثل في الحقائق الثقافية والمدنية والسياسية وفي معاناة ما لا يُحصى ولا يُعد من المجموعات الضعيفة.

٥٥- لتلك الأسباب، يرى وفده من الضروري الإلحاح على الامتثال لولاية اللجنة المخصصة، وذلك من خلال تعزيز لجنة القضاء على التمييز العنصري وعن طريق وضع معايير تكميلية، وهو الأمر الذي أصبح ملحاً بشكل متزايد. ويجب أن يمضي المجتمع الدولي قدماً بثبات في طريق القضاء على جميع الممارسات التمييزية، ويجب تطوير مضمون الأداة الدولية الجديدة تحقيقاً لذلك الغرض، بدعم من وفده.

٥٦- وأخيراً أشار الممثل إلى أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد نفذت، امتثالاً منها لأحكام دستورها التي تركز الأساس لإقامة مجتمع متعدد الإثنيات والثقافات وإتاحة فرص متساوية دون تمييز أو إخضاع، بتنفيذ قانون مكافحة التمييز العنصري الذي سُقِّ في عام ٢٠١١ وأنشأ آليات منع ومعالجة ومعاقبة التمييز العنصري في جميع مظاهره كجرمة. وهذا القانون، الذي تم

وضعه مع خبراء البحث والمهنيين والباحثين في العلوم الاجتماعية والقانون، وبالتشاور الوثيق مع الشعب الفنزويلي، يتضمن في مادته ١٠ تعاريف للتمييز العنصري والإثنية والأصل القومي والملاحم والمجموعات الضعيفة والتنوع الثقافي والعنصرية وكره الأجانب والعنصرية الداخلية ("endorracismo") وهي التمييز داخل مجموعات الأقليات وفيما بينها). وعرضت الممثلة تقديم نص هذا القانون لمن يهمله الأمر.

٥٧- وتقدمت ممثلة باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، باقتراح محدد لإجراء نقاش حول العناصر الممكنة لبروتوكول إضافي للاتفاقية وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٢١/٦ و٣٠/١٠ ومقرر المجلس ١٠٣/٣.

٥٨- وطلبت ممثلة اليابان نسخة من ملاحظات المقرر الخاص وأعربت عن تأييدها للعمل على مبادئ توجيهية بشأن العنصرية والريضة. وأشارت إلى أهمية تفادي ازدواجية مع لجنة القضاء على التمييز العنصري وعلى أهمية تكميل عملها.

٥٩- وقال ممثل الولايات المتحدة إن حكومته ليست مستعدة لمناقشة صك ملزم قانوناً وإن الإشارة إلى بروتوكول اختياري بوصفه المعيار التكميلي الذي ستضعه اللجنة المخصصة قد انبثق عن قرار سابق أصدره المجلس ولم ترد الإشارة إليه في القرارات الأحدث عهداً. وأضاف قائلاً إن تحديث توجيهات لجنة القضاء على التمييز العنصري لن يكون الاستخدام الأمثل لموارد اللجنة المخصصة. وفيما يتصل باقتراح النظر في موضوع "الكراهية العنصرية والعرقية والقومية والدينية"، قال إنه لا يمكن لوفده أن يؤيد هذا الاقتراح لكونه موضوعاً خلافياً. وأشار إلى أن هذا الموضوع قد تمت معالجته في محافل أخرى، بما في ذلك في عملية استنبول لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية و/أو العنف على أساس الدين أو المعتقد، وفي خطة عمل الرباط بشأن حظر مناصرة الكراهية على أساس القومية أو العرق أو الدين التي تشكل تحريضاً على التمييز، أو على العداوة أو على العنف، ومن الصعب للغاية إيجاد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وقال إن وفده لن يعارض إدراج موضوع أفعال العنصرية وكره الأجانب التي تُركب من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في جدول أعمال الدورة المقبلة. كما أن الولايات المتحدة لا تمنع إجراء نقاش حول العنصرية والريضة وحول أشكال التمييز المتعددة.

٦٠- وقالت ممثل جنوب أفريقيا إن جنوب أفريقيا تؤيد عمل اللجنة المخصصة بشأن موضوع أفعال العنصرية وكره الأجانب المرتكبة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وأنها مهتمة بالمضي قدماً في هذا الموضوع. وعلى إثر العرض الذي تقدم به الخبراء من المفوضية الأوروبية، والذي أبرزوا فيه أن الاتحاد الأوروبي كان قد قام بقدر لا بأس به من العمل في هذا المجال ربما كان من المفيد أن تناقشه اللجنة. واقترحت الممثلة أيضاً موضوعي حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والقائمة على كره الأجانب والتنميط العرقي والإثني والديني، وقالت إن جنوب أفريقيا تؤيد باكستان التي تحدثت باسم منظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص الدعوة والتحريض على الكراهية العرقية والإثنية والقومية والدينية وعلى جرائم الكراهية.

- ٦١- وألح ممثل الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على ضرورة احترام ولاية اللجنة المخصصة كما هي محددة في مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٣ وذكّر بقراري المجلس ٢١/٦ و ٣٠/١٠. وحثّ الممثل اللجنة على التوصل إلى نتيجة ملموسة قبل نهاية الدورة السابعة.
- ٦٢- وأعادت ممثلة الاتحاد الأوروبي تأكيد أن الاتحاد لا يؤيد فكرة وضع معايير جديدة وإنما يحث بالأحرى على الاستخدام الأكثر فعالية والأفضل لإجراء الاتفاقية القائم.
- ٦٣- واقترحت ممثلة باكستان، متحدثة باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، الموضوعات التالية المنبثقة عن قائمة الموضوعات السابقة للجنة المخصصة: التنميط العرقي والإثني والديني وتدابير مكافحة الإرهاب؛ والعنصرية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات العنصرية (الجرعة الإلكترونية العنصرية). وقال إنه يؤيد اقتراح المجموعة الأفريقية بشأن الموضوعات التالية: حماية المهاجرين من الممارسات العنصرية والتمييزية والقائمة على كره الأجانب؛ وحماية الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من الممارسات العنصرية والتمييزية. وقال إن اللجنة المخصصة هي أفضل محفل لمناقشة تلك المسائل الصعبة والتوصل إلى نتيجة. وبالنظر إلى الدورة الثامنة، طلبت الممثلة من الأمانة تجميعاً للمقترحات التي كانت الوفود قد تقدمت بها.
- ٦٤- وقالت ممثلة البرازيل إنها تتطلع لمزيد النقاش وأشارت إلى أنه ما كل مسألة تحتاج إلى معالجة عن طريق بروتوكول اختياري كالعنصرية والرياضة على سبيل المثال. وأضافت قائلة إن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم موجودة بالفعل فيما يتصل بالمهاجرين وأنه من الصعب الاقتناع بضرورة وضع صك آخر بهذا الخصوص.
- ٦٥- وعاد الرئيس - المقرر فاستشهد بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٦ الذي أشار فيه المجلس إلى ولاية اللجنة المخصصة المتمثلة في "وضع معايير تكميلية، على سبيل الأولوية والضرورة، إما في شكل اتفاقية أو في شكل بروتوكول إضافي (بروتوكولات إضافية) للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لسد الفجوات الموجودة في هذه الاتفاقية وكذلك لتقديم معايير اشتراعية جديدة ترمي إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية المعاصرة، بما فيها التحريض على الكراهية العنصرية والدينية". وأعاد أيضاً تأكيد قائمة تصويت الدول الأعضاء التي أيدت القرار وتلك التي صوتت ضده وتلك التي امتنعت عن التصويت.
- ٦٦- وقال إن القرارات المتخذة بتوافق الآراء سمه مميزة للعمليات الديمقراطية وأن الدول التي صوتت ضد القرار ولكنها لم تفلح لم يكن لها حق قرار دائم مطلق فيما يتصل بعمل وتقديم الدول التي كانت قد أيدت ولاية اللجنة المخصصة. وأخبر اللجنة بأنه مستعد للعودة إلى المجلس وإعلان أن بلداناً تعيق تقدم اللجنة وأنه، كرئيس - مقرر، يواجه صعوبات في تنفيذ قرارات المجلس. وأشار إلى أن هناك مسؤولية أخلاقية تتمثل في عدم العمل ضد الولاية التي أناط بها المجلس للجنة. وقال إن هناك احتمالاً لطلب ولاية أخرى من المجلس، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى تصويت آخر ناجح. وتساءل عن عدد الأعوام أو العقود التي

سيحتاج إليها الأمر قبل اتخاذ إجراء بشأن ولاية اللجنة، ودعا إلى صيغة من الوفود حول كيفية المضي قدماً.

٦٧- وضم ممثل تونس صوته إلى بياني باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، والجزائر، باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن وفده يشاطر جميع الحجج التي قدمها الرئيس - المقرر. وقال إن ولاية اللجنة المخصصة واضحة بما فيه الكفاية ولا لزوم للرجوع إلى المجلس مجدداً. وأضاف أن الحاجة إلى توافق في الآراء بشأن كل مسألة من المسائل غالباً ما تفضي إلى طريق مسدود. واللجنة منطوية بولاية من المجلس حسب الأصول وكل ما تحتاج إليه هو الاضطلاع بولايتها.

٦٨- وأعربت ممثلة باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به الرئيس - المقرر والذي مفاده أن التأخير في عمل اللجنة لا يمكن تجاهله بعد الآن وأن موارد ثمينة قد أنفقت على الدورة السابعة. وفيما يتعلق بالسبيل إلى المضي قدماً، يمكن أن يحتاج الأمر إلى ولاية جديدة ما أن تبلغ اللجنة مرحلة الصياغة؛ وفي الوقت الحاضر لا يحتاج الأمر إلى ولاية جديدة من المجلس. وطلبت إدراج جميع وجهات النظر والمواقف التي أعربت عنها الوفود في تقرير الدورة السابعة.

٦٩- وأشارت ممثلة جنوب أفريقيا إلى أنه لم يسبق أبداً أن حظيت اتفاقية دولة ما بتصديق عالمي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. وحتى فيما يتصل بحقوق الطفل، لم يكن هناك أي توافق في الآراء. وقالت إنه لا يمكن استخدام توافق الآراء لوقف التقدم. وأخيراً، أشارت الممثلة إلى أن قرار المجلس ١٠٣/٣ لم يتضمن أي إشارة إلى أية مبادئ توجيهية أو خطط عمل.

## كاف- النقاش العام وتبادل وجهات النظر، الجلسة الخامسة عشر

٧٠- في الجلسة الخامسة عشر أجرت اللجنة المخصصة نقاشاً عاماً آخر وتبادلاً لوجهات النظر. وأشار الرئيس - المقرر إلى الحاجة إلى التفكير في ما الذي يجب فعله بقائمة الموضوعات الجديدة ووزع، كما هو مطلوب، وثيقة تضمنت مقترحات موضوعات يُنظر فيها في النقاشات العامة في الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة للدورة السابعة للجنة المخصصة. والوثيقة عبارة عن تجميع للموضوعات التي كانت الوفود قد اقترحتها في اليوم السابق. وأشار إلى الحاجة إلى تحديد الموضوعات ذات الأولوية قصد الانتهاء من النقاش والمضي قدماً ولأغراض حسن إدارة الوقت، اقترح اختيار موضوعين للنقاش في الدورة الثامنة. واقترح أيضاً أن تنظر اللجنة المخصصة، في تلك الدورة، في قصر دوراتها المقبلة على سبعة أيام عمل، دون الإخلال بالدورات المقبلة وأن تتقدم اللجنة بمثل هذه التوصية إلى المجلس.

٧١- وقالت ممثلة جنوب أفريقيا إن المجموعة الأفريقية ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على أي اقتراح يرمي إلى تقليص مدة دورات اللجنة المخصصة المقبلة وحصرها في سبعة أيام، وأن جنوب أفريقيا بحاجة إلى استشارة المجموعة، وبالإضافة إلى ذلك لا تملك اللجنة ولاية البت في طول مدة الدورة، بما أن ذلك من اختصاص مجلس حقوق الإنسان.

٧٢- وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إنها كانت قد تشاورت مع الأعضاء في الاتحاد وطلبت إضافة الموضوعات الثلاثة التالية: "التثقيف في مجال حقوق الإنسان"، و"تنفيذ القواعد والمعايير القائمة"؛ و"إجراءات رصد لجنة القضاء على التمييز العنصري وغير ذلك من الآليات". وقالت إن الاتحاد يؤيد موضوع العنصرية والرياضة ويمكن أن يُبدي تأييده لاقتراح مناقشة موضوع أشكال التمييز المتعددة.

٧٣- وأيد ممثل الولايات المتحدة وأقر اقتراح الرئيس - المقرر الرامي إلى خفض عدد أيام عمل الدورات المقبلة للجنة المختصة. وقال إن الولايات المتحدة تعترم مواصلة المشاركة في الدورات المقبلة. وفيما يتعلق بالموضوعات الجديدة التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي قال إن وفده من المرجح أن يؤيد موضوع "التثقيف في مجال حقوق الإنسان" ولا يشعر بأي حرج حالياً بخصوص الموضوعين الآخرين. وأعاد الممثل تأكيد موقف حكومته السابق فيما يتعلق بولاية اللجنة، ألا وهو أن الولاية منبثقة في الأصل عن الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، التي لم تنص على أنه لا بد للمعايير التكميلية أن تتخذ شكل صك ملزم قانوناً من قبيل بروتوكول اختياري للاتفاقية. وأشار إلى أن قرارات المجلس أو مقرراته فيما يتعلق باللجنة المختصة في الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ إنما هي نصوص تم التصويت عليها وتختلف لغتها، في رأي وفده، عن اللغة المستخدمة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، لكن قرارات المجلس بشأن اللجنة المختصة في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢ (أي القراران ١٨/١٣ و ٣٠/٢١) تستخدم بدلاً من ذلك لغة ولاية إعلان وبرنامج عمل ديربان وقد تم اعتمادها بتوافق الآراء. وأضاف أن وفده يُسلم بمختلف البيانات التي أدلت بها الوفود الأخرى بشأن ولاية اللجنة ويعتقد في نفس الوقت أن أهم البيانات المتعلقة بذلك كانت البيانات التي أدلى بها المجلس مؤخراً، ذلك أنها اعتمدت بتوافق الآراء وهي تعتمد على ولاية إعلان وبرنامج عمل ديربان دون تغييرها. والولايات المتحدة تعتقد أن المعايير التكميلية يمكن أن تتخذ شكلاً غير ملزم من قبيل مبادئ توجيهية أو مبادئ أو خطط عمل.

٧٤- وقالت ممثلة البرازيل إنها لا تمنع تأييد مقترحات الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن "التثقيف في مجال حقوق الإنسان" كان قد اقترحه في عام ٢٠١٣ عدد من الدول من مناطق مختلفة، بما في ذلك البرازيل. وقالت إنه يجب الاقتصار على اختيار موضوعين أو ثلاثة مواضيع فقط للنقاش في الدورة الثامنة. وفيما يتصل بالوقت المخصص لاجتماعات اللجنة المختصة يمكن تكميل هذا الوقت باجتماعات غير رسمية في الأيام الثلاثة الأخرى.

٧٥- وأعاد ممثل بلجيكا تأكيد أن وفده يرى أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات هي في صلب إطار حماية حقوق الإنسان. وأشار إلى الفقرة ٩ من دراسة عام ٢٠١٧ للجنة القضاء على التمييز العنصري (A/HRC/4/WG.3/7)، التي شددت فيها اللجنة على أن عدم تقديم الدول الأطراف للتقارير عائق أمام التنفيذ العالمي الشامل للاتفاقية ولعمل اللجنة. وأشار إلى أن ذلك عنصر هام لا بد من معالجته على سبيل الأولوية واقترح موضوعي "تنفيذ القواعد والمعايير"

و"إجراءات متابعة اللجنة وغير ذلك من الآليات". وضم ممثل بلجيكا صوت وفده إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي من قبل. ولاحظ أن موضوع "العنصرية والريضة" كما تبحته اللجنة أثناء الدورة السابعة انطلاقة جيدة ولكن يتطلب مزيداً من التعمق والبحث في الدورات المقبلة.

٧٦- وافترح الرئيس - المقرر أن تجري الوفود مشاورات غير رسمية بشأن حصيلة الدورة السابعة واستنتاجاتها الممكنة. وأرجئت الجلسة التي اليوم التالي.

## رابعاً- اعتماد التقرير

٧٧- افتتح الرئيس - المقرر الجلسة السادسة عشرة في صباح يوم ٢٤ تموز/يوليه. ورفعت الجلسة لإتاحة وقت إضافي للجنة لمواصلة مناقشتها غير الرسمية بهدف التوصل إلى اتفاق.

٧٨- واستؤنفت الجلسة في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم. ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى الإدلاء ببيانات عامة.

٧٩- وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تقديره للرئيس - المقرر ولجميع أعضاء اللجنة المخصصة مشيراً إلى أن موضوع اللجنة هام جداً. ومن الهام بالنسبة لوفده أن تستمر اللجنة بطريقة مفيدة ووجيهة وثمرية في المستقبل، وقال إن وفده سيعمل مع جميع الوفود لتأمين حدوث ذلك.

٨٠- وأعربت ممثلة الاتحاد الأوروبي عن تقديرها للجميع، ولا سيما لممثلة البرازيل لترؤسها الجلسات غير الرسمية مشيرة إلى أن وفدها يتطلع للمشاركة النشطة في المستقبل في اللجنة المخصصة.

٨١- وأعربت أيضاً ممثلة جنوب أفريقيا، متحدثة باسم المجموعة الأفريقية، عن شكرها للجميع، مشيرة إلى أن الدورة قد كانت صعبة ولكن سادتها روح المودة، وقالت إن اللجنة قد استطاعت الخلوصل إلى بعض نقاط التقارب. غير أنها أعربت عن أسفها لكون اللجنة لم تستغل فرصة الدورة لمناقشة مسائل مواضيعية، من قبيل حماية المهاجرين من الممارسات التمييزية والقائمة على كره الأجانب كان بعض أعضاء المجموعة الأفريقية قد أثارها أثناء الدورة.

٨٢- وأعربت ممثلة باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، عن خالص تقديرها قائلة إنه في حين استطاعت اللجنة أن تتوصل إلى بعض الاستنتاجات وإلى اتفاق بخصوص موضوع واحد على الأقل، إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامي تأسف لكون اللجنة لم تتمكن من التركيز على ولايتها أثناء الدورة. وقالت الممثلة إن اللجنة بعيدة كل البعد عن مناقشة معايير تكميلية ملموسة في شكل بروتوكول إضافي، موضحة أن البعض ما زالوا يعارضون ولاية اللجنة ويعرقلون التوصل إلى توافق في الآراء، مضيفة أن منظمة المؤتمر الإسلامي ترحب بتوخي نهج بناء أكثر في الدورات المقبلة.

٨٣- وشكرت ممثلة البرازيل الرئيس - المقرر على حسن قيادته وتوجيهه وشكرت الزملاء على روحهم البناءة ومرونتهم. وقالت إن تقدماً جيداً قد أحرز بخصوص مسألة العنصرية والريضة وأن اللجنة تشعر بالحاجة إلى المضي قدماً بإحراز تقدم بخصوص مسألة الثغرات

الإجرائية في الدورة المقبلة. والموضوع الإضافي المقبل بشأن التعويض من شأنه أن يتيح للجنة فرصة مناقشة وبحث المعايير التكميلية.

٨٤- وأعربت ممثلة كوبا عن تأييدها للجنة المخصصة وولايتها، قائلة إنها تأمل أن تمضي اللجنة قدماً في المستقبل نحو التوصل إلى وثيقة ملزمة حقاً لمعالجة الثغرات القائمة.

٨٥- وأعاد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد تأييده التام لولاية اللجنة المخصصة معرباً عن أسفه لكون العراقيل لا تزال توضع في طريق عمل اللجنة المخصصة، وأعرب عن أمل وفده في أن يعمل المجتمع الدولي على مكافحة جميع الأشكال الجديدة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٨٦- وتناول ممثل الولايات المتحدة الكلمة لتوضيح أنه في حين اتخذت القرارات السابقة المتعلقة باللجنة المخصصة بالتصويت إلا أن القرارين الأخيرين لمجلس حقوق الإنسان (في دورتيه الثالثة عشرة والحادية والعشرين) لم تلق معارضة واعتمدت بتوافق الآراء.

٨٧- وأدلى الرئيس - المقرر ببيان شخصي شكر فيه ممثلي اللجنة المخصصة مشاركتهم ونهجهم البناء أثناء الدورة. وقال إن الولاية الأساسية والأصلية للجنة المخصصة التي خلص إليها بطريقة ديمقراطية مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٠٣/٣ وأشار إليها مجدداً في قراره ٢١/٦ و ٣٠/١٠ لا يمكن تجاهلها. وسلم بأن هناك خلافات؛ غير أنه سأل عما يجب فعله إذن في محفل متعدد الأطراف يعارض فيه البعض الولاية ويمنعون الاضطلاع بها. وأشار إلى أن المسألة معقدة تطرح صعوبات تحول دون المضي قدماً. وأشار إلى أن هذا الوضع قد ظهر حيث لا يُستخدم النظام المتعدد الأطراف حق استخدامه - فالدول تتفاوض وتلك التي لا توافق لا تعرقل على الأقل اقتراحات الدول الأخرى وتسمح بصقلها وتحسينها. وقال إن ذلك هو الحال بالنسبة للجنة المخصصة وإن هذه الأنواع من النقاشات لم تُجر بعد.

٨٨- ومضى قائلاً إن اللجنة المخصصة كانت قد ناقشت الثغرات الإجرائية والموضوعية وإن هذه الثغرات لا تزال بحاجة إلى معالجة. وأشار كذلك إلى أن جميع العروض كانت قد أكدت أن الآليات الوطنية إجمالاً لم تكن تعمل بشكل فعال. وأعاد تأكيد مسألة الحاجة إلى استفاد سبل الانتصاف الوطنية المتاحة ولكن ذلك كان قد أبرز الثغرات والقيود، ذلك أن الضحايا تحتاج إلى موارد مالية لا تلمس الإنصاف، الأمر الذي يقيد قدراتهم. وذلك واضح بشكل خاص في حالة الأقليات والمهاجرين.

٨٩- ودعا الرئيس - المقرر جميع المشاركين إلى التوجه إليه مباشرة بمساهمات خطية غير رسمية بشأن عناصر صك ممكن وبأي نص ملائم ينظر فيه لسد الثغرات. وقال إنه منفتح على أية إسهامات غير رسمية وأية إسهامات بشأن أية موضوعات أخرى ذات صلة قصد التحضير بالشكل اللائم للدورة الثامنة للجنة المخصصة.

٩٠- ومضى قائلاً إن اعتماد المقرر الأول بشأن اللجنة المخصصة كان قد بعث الأمل في نفوس ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين لا يرغبون في أكثر من حماية كرامتهم كبشر. وقال إنه، عند النظر إلى عمل اللجنة على مدى الأعوام الثمانية الماضية، لا يمكن القول بصراحة أو

باعتراز أن الكثير قد تحقق لتحسين مصير الضحايا، ولئن كانت هناك احتمالات وفرص كبيرة للقيام بذلك من خلال هذا المحفل. وقال أيضاً إن الصورة العامة هي أن المسائل قد تم التشديد عليها مراراً وتكراراً وأن مواقف الحكومات والمجموعات منذ إنشاء اللجنة المخصصة قد تم الإعراب عنها وتأكيداً مراراً وتكراراً. ولم يسجل أي تحرك في أي اتجاه، الأمر الذي ينتقص من قدرة اللجنة على اتخاذ تدابير مجدية تتفق مع ولايتها لتحسين حياة الضحايا. وقال كذلك إنه يعتبر ذلك تخلياً عن المسؤولية الجماعية وتقصيراً من جانب الجميع في العمل معاً والمساهمة. وحث أعضاء اللجنة المخصصة على العمل معاً مع مراعاة الصورة العامة في الدورات المقبلة.

٩١- وفي الجلسة السادسة عشرة المستأنفة، وعلى أثر المناقشات غير الرسمية، اتفقت اللجنة المخصصة على أن تناقش في الدورة الثامنة للجنة التوصيات والنتائج وقائمة الموضوعات التالية:

(أ) التوصيات والنتائج:

١٠- توصي اللجنة بتعميم الاستبيان على جميع الدول وتشجيع الدول التي لم ترد على الاستبيان على القيام بذلك وتشجيع الدول التي ردت عليه على تقديم معلومات محدثة؛

٢٠- تقرر اللجنة مواصلة مناقشتها حول مسألة العنصرية والريضة وتعيد تأكيد الاستنتاجات ذات الصلة المعتمدة في دورتها السادسة؛

٣٠- توصي اللجنة بأن تستوفي لجنة القضاء على التمييز العنصري، إما في شكل إضافة أو في شكل تقرير جديد، تقريرها لعام ٢٠٠٧ عن المعايير الدولية التكميلية (A/HRC/4/WG.3/7).

(ب) قائمة الموضوعات:

١٠- توصي اللجنة المخصصة لجنة القضاء على التمييز العنصري بمزيد التعمق في وجهة نظرها بخصوص العناصر الرئيسية فيما يتصل بالثغرات الإجرائية وأفضل الطرق لمعالجتها، متابعة لدراسة عام ٢٠٠٧ ومختلف العروض والمقترحات المقدمة إلى اللجنة المخصصة وفقاً لولايتها؛

(ج) العنصرية والريضة:

١٠- ستناقش اللجنة المخصصة سبل الانتصاف الفعالة والحق في التماس التعويضات والترضية العادلة والكافية أمام المحاكم الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية عن أي أضرار تلحق بالضحايا، تمشياً مع المادة ٦ من الاتفاقية والفقرة ١٦٥ من إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٩٢- وخلال الجلسة أيضاً اعتمد تقرير الدورة السابعة، بشرط الاستشارة، على أن يكون مفهوماً أن الوفود سترسل أية تصويبات فنية لمداخلاتها كتابة إلى الأمانة في موعد أقصاه ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥.



## Annex I

### Summaries of the expert presentations and initial discussions on the agenda topics

#### A. Assessment of the use of the complaint mechanism under article 14

1. On 13 July, at the 2nd meeting of the Ad Hoc Committee, Marc Bossuyt, Member of the CERD, gave a presentation on the assessment of the use of the complaint mechanism under Article 14 of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (ICERD). He noted that the ICERD adopted on 21 December 1965, was the first human rights treaty adopted in the framework of the United Nations providing for a mechanism of international supervision. At present, 177 States are parties to that Convention.

2. The ICERD set up the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), composed of 18 independent experts, which is competent to receive periodic reports, to be submitted biannually by the States parties (Article 9), and inter-State communications (Article 11).<sup>2</sup> The CERD is also the first UN human rights committee which has been empowered, by Article 14 of the ICERD, to receive individual communications against States parties having made a specific declaration to that effect.

3. Mr. Bossuyt discussed individual communications before the ICERD. He explained that article 14 of the ICERD provides for an optional declaration by which the States parties may recognize the competence of the Committee to receive and consider communications from individuals or groups of individuals within their jurisdiction claiming to be victims of a violation by that State party of any of the rights set forth in that Convention. At present, 57 States have made that declaration. 22 belonging to the Group of Western European and Other States, 16 to the Group of Eastern European States, 11 to the Group of Latin-American and Caribbean States, 5 to the Group of African States and 3 to the Group of Asian States. To date, only 48 communications submitted under Article 14 of the ICERD led to a decision by the CERD. According to Article 14, section 7(b), of the ICERD, the CERD will forward “suggestions and recommendations, if any, to the State Party concerned and to the petitioner.” The communications which have led to such “suggestions and recommendations” by the CERD were directed against (only) 12 of the 57 States parties to the ICERD having recognized the competence of the Committee to consider individual communications.

4. He noted that article of the ICERD which has most frequently been found to be violated is Article 6 (“effective protection and remedies [...] against any acts of racial discrimination which violate his human rights and fundamental freedoms contrary to this Convention”) in 11 decisions, followed by Article 2 (“to pursue [...] a policy of eliminating racial discrimination”) in 8 decisions, Article 5 (“to guarantee the right of everyone [...] to equality before the law, notably in the enjoyment of [...] the right to freedom of movement and residence [(d), (i), ...], the right to work [(e), (i), ...], the right to housing [(e), (iii), ...], the right to education and training [(e), (v), ... or] the right of access to any place or service [(f)]”) in 6 decisions and Article 4 (condemnation of “all propaganda and all organizations which are based on ideas or theories of superiority of one race or group of persons of one colour or ethnic origin”) in 6 decisions.

<sup>2</sup> Up to now, no inter-State communication has ever been submitted to the CERD, nor to any other UN human rights committee.

5. Mr. Bossuyt stated that article 14 has been characterized by one prominent professor Theo Van Boven, as “one of the most under-utilized provisions of ICERD.” Professor Van Boven provided two explanations for Article 14’s under-utilization: (1) “many states have always considered ICERD more a (foreign) policy instrument than a domestic rights document,” and, (2) “the sheer lack of knowledge and information about the existence of article 14 as a possible recourse is a major impediment.” Mr. Bossuyt explained that the most striking feature of the individual communications submitted to the CERD is the foreign origin of the authors of those communications. However, only in a minority of cases (18), the author of the communication had a foreign nationality. In the majority of the cases, the authors were nationals of the State party.

6. Mr. Bossuyt described the follow up procedure on individual communications. Following the example of the Human Rights Committee, a procedure on follow-up to communications was formally established on 15 August 2005, when the Committee created the ability for Special Rapporteurs to follow-up on the Committee’s suggestions and recommendations to States parties following a communication to CERD (rule 95 of the CERD Rules of Procedure). Since 2006, the Committee included a chapter on follow-up to individual communications, including sometimes in an annex, a table showing a complete picture of follow-up replies from States parties in relation to cases in which the Committee found violations of the Convention or provided suggestions or recommendations in cases of non-violation. With respect to the 10 individual communications in which the committee did not find a violation of the Convention, the Committee nevertheless made recommendations.

7. Mr. Bossuyt stated that Governments concerned are generally forthcoming in disseminating the opinion of the Committee. In some cases, they also took measures to amend the applicable legal provisions. In a few cases, they accepted to award compensation to the authors for the expenses they had made for legal assistance in submitting the communications. Up to now, no State party accepted to award any compensation for pecuniary or non-pecuniary damage.

8. He concluded by stating that in 2012, the CERD, acting upon a recommendation from its Working group on communications, proposed the creation of a joint treaty body working group on communications, composed of experts of different treaty bodies to ensure consistency of jurisprudence among treaty bodies and reinforce the justiciability and interdependence of all human rights. It would lead to more coherent outputs and to better aligned working approaches of all treaty bodies dealing with communications. Mr. Bossuyt stated that in its resolution 68/268 entitled “Strengthening and enhancing the effective functioning of the human rights treaty body system” adopted on 9 April 2014, the UN General Assembly did not act upon that recommendation.

9. The representative of Pakistan on behalf of the OIC noted that since only 48 decisions had been issued by the CERD the effectiveness of the procedure should be questioned and asked how the procedure could be strengthened to ensure complaints could be received. The representative also invited Mr. Bossuyt’s views on the inquiry procedure as compared to the complaints procedure.

10. The representative of Cuba expressed appreciation for Mr. Bossuyt’s comparative analysis and asked about recommendations to enhance its effectiveness.

11. Mr. Bossuyt noted that indeed, the number of decisions under the individual complaints procedure was small. The effectiveness of the procedure however was not related to the structure of the Convention. There were in general three distinct ways to legislate individual complaint mechanisms: integration of the article into the Convention at its inception; an optional protocol adopted at the same time as the Convention itself; and an optional protocol adopted at a later stage. He recalled that the timing of these three

decisions had no bearing on the effectiveness of the procedure, and that it was ultimately an optional and not mandatory procedure. The expert also pointed to the fact that to date, no inter-State communication has ever been submitted to the CERD, or to any other UN human rights committee. Inter-State communications were a mandatory procedure in CERD, and yet no complaints had been received from States. He explained that this pointed to the fact that structural and timing aspects of article 14 individual complaints procedure did not have an effect on its effectiveness. He advised that greater awareness be created about the existence of the procedure.

12. In response to the question about his views on the inquiry procedure, he noted that the introduction of such procedure was a standard request of the CERD. He added that in his view, it was more important that States parties submit their reports to the CERD, as so many were very late or had never submitted a report to the Committee.

13. The representative of Belgium said that implementation was key to the effectiveness of ICERD and that States parties should report better and in due time. Belgium also noted that Mr. Bossuyt's presentation indicated that the acceptance of Article 14 was geographically unequally distributed amongst regions and the representative inquired whether this could be improved. The expert agreed that the acceptance of article 14 by Member States was unequal, noting the high number of WEOG Member States parties, as compared to other regions. There were no acceptances in the Caribbean region at all and a very limited number in the African and Asian region. However, he was unable to provide a reason as to why that was the case, stating the States parties were better placed to do so.

14. Asked about regional mechanisms by the Belgian representative, the expert said that in his view those mechanisms were well developed in Europe, and also in Latin America. There was also an African human rights mechanism; however, there was no functioning regional mechanism in Asia.

15. The representative of the United States inquired about Mr. Bossuyt's reference that the ICERD was considered more than a foreign policy instrument than a human rights document as well as the role of civil society and non-governmental organizations when it came to the effectiveness of CERD. Mr. Bossuyt noted that the role of civil society could not be overstated, as strong non-governmental organizations had a significant role to play in the individual complaints procedure and the implementation of the ICERD as illustrated by his case law analysis. He added that Governments often initially expressed firm commitment at the international level as a political expression, but did not always have a strong influence in the domestic legal system. The provisions of ICERD should however be integrated into domestic law. CERD regularly asked States if they have done so. One of the standard questions was therefore if a State had a comprehensive discrimination law against racial discrimination.

16. When asked about his opinion on the multitude of possible avenues for individual redress for violations of racial discrimination including the Human Rights Committee and the European Court of Human Rights, by the Chair-Rapporteur, the expert said that different institutions could indeed arrive at different decisions, which was the inherent danger of the current system. CERD consequently believed that the establishment of a single unified body that dealt with complaints to all treaty bodies would be an improvement.

17. The Chair-Rapporteur inquired about an analysis of type of cases that succeeded under the article 14 procedure. He stated that confidence in the process was not bolstered by the figures and statistics provided in Mr. Bossuyt's presentation, and underlined that a great deal was dependant on the national law and domestic systems in place. Mr. Bossuyt expressed support for further research on these cases. He also questioned whether the results were really so "dismal", perhaps more so in relation to the approximately 60,000

cases considered by the European Court of Human Rights. He explained that of only a small percentage of cases were deemed admissible, and even a smaller percentage constituted a finding of a violation, that some of those cases, might in fact be very instructive to States to rectify potential problems in advance. The table in the Annex of his presentation was valuable as it at least provided an overview of individual communications under Article 14 of ICERD dealt with by CERD.

18. Regarding gaps in ICERD, Mr. Bossuyt noted the existence of gaps in institutional coverage and protections, as different bodies and institutions could arrive at different conclusions. Procedures, such as the reporting procedure could use further improvement.

19. The representative of Ghana inquired about the attempt of CERD to redefine “race”, the views of the expert with regard to the definition and content of “ethnic cleansing”; and the fact that national institutions were often taking on individual complaints. He asked if the Committee had adopted general comments to address such issues, which were also of importance in relation to the right to protect, suggesting the need for a supplementary protocol. The expert noted that CERD had done so, and had adopted a number of general comments; CERD however, had not as yet issued a comment on ethnic cleansing. But CERD had issued general comments on discrimination against noncitizens, in particular migrants; on indigenous populations, on Roma people; on people of African descent, etc. This approach showed that CERD had no narrow view on race. He added that “race” as a biological concept did not exist, but that racists did exist. He continued that he was not convinced that there was a need for an additional protocol. It would, however, be welcomed if the “machinery” could be strengthened. Such approach would be more useful than enlarging the field of application.

20. The representative of South Africa asked whether there was a gap concerning issues of religion and about the process leading to the drafting of general recommendations, as these soft laws, including the United Nations Declaration on religion were not enforceable documents. Mr. Bossuyt stated that CERD considered at times the issue of religion in its work. Some States parties noted that CERD’s mandate was racial discrimination and not discrimination based on religion or belief. That objection could ostensibly be overcome by a separate instrument, but the practical challenge of drafting it would be enormous.

## **B. Issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention**

21. At the 3rd meeting, on 14 July, the Chair-Rapporteur recalled that the outcome of the 6th session of the Ad Hoc Committee in paragraph 97 (a)(iii) provided for a discussion on “issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the Convention”, and as had been agreed by the Coordinators of the Regional Groups, all States were invited to volunteer to brief the Ad Hoc Committee on their individual experiences in this regard under this agenda item during the 7th session.

22. At this meeting, Norway recognizing the continued need to fight all forms of ethnic, racial and religious discrimination, hate crimes and xenophobia, gave an overview of Norwegian issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention, touching upon some of the issues and challenges facing the country, as well as some practices it considered successful. In order to combat discrimination effectively, Norwegian authorities believed it is important to have reliable and updated information about the extent of discrimination against different groups. In February 2015, The Norwegian Institute for Social Research published a report, which reviews existing research on discrimination among the indigenous Sami population, national minorities and immigrants and their descendants in contemporary Norway. The fight against hate crime

and hate speech remains a top priority for Norway, and free and open participation in the public debate is important in a democratic society. The combat against hate speech and hate crime has among other measures led to an interministerial Action Plan against Radicalization and Violent Extremism (June 2014). The Plan underlined that prevention in a broad perspective involves ensuring good formative conditions for children and youth, fighting poverty and working to ensure that everyone, regardless of their background, shall have a sense of belonging and be protected against discrimination. The representative stated that the general preventative efforts in many different fields can also help prevent people from choosing violence as a means of achieving their ideological or religious goals. Measures to prevent discrimination, harassment and hate expressions on the Internet and to prevent hate rhetoric are also important.

23. The Norwegian Government supports the Norwegian campaign against hate speech, which is linked to the campaign of the Council of Europe with goals to: create contact between young volunteers working to promote human rights and respond to hate speech; train and provide tools for NGOs working in the field; work to increase knowledge in the general public and civil society on how to respond to online hate speech; and, implement European campaigns/action days in Norway; An example of a very concrete initiative to fight hate rhetoric, especially that aimed at vulnerable groups and individuals, is a project for schools under the European Wergeland Centre. It has been closely linked with the national campaign 'Stop hate speech on the Internet', which is a part of the Council of Europe's 'No Hate Speech' campaign.

24. Another example is DEMBRA (Democratic Readiness against anti-Semitism and Racism), a Norwegian three-year program (2013-2015) aimed at teachers in lower secondary schools funded by the Norwegian Ministry of Education and Science, and designed to prepare and enable young people to live as democratic citizens in diverse societies to prevent racism, anti-Semitism and other forms of discrimination. DEMBRA combines the expertise of all parties involved in a program where theory meets practice, reflection meets action and history meets the future.

25. The representative discussed hate crime, which are offences motivated by racism, xenophobia or homophobia committed against individuals or groups because of their personal or social identity. A special hate crime unit has been set up by the Oslo police. At the end of 2006 the Norwegian Police started registering all reported hate crimes and since 2007 (the first full year of statistics of reported hate crimes available), the National Police Directorate has made a manual analysis of all reported cases. The latest analysis (March 2015) shows small changes in the number of hate crimes reported for the last four years. Hate crimes due to racism are the most dominant followed by hate crimes regarding religion, at then sexual orientation.

26. The representative noted that threats, damage to property, violence or discrimination motivated by hate and prejudice is serious for the individual victim, but also creates fear in larger groups of the population. It is an important goal to increase awareness about hate crime within the police force, as well as to increase awareness and police confidence among targeted groups in the population. Under Norwegian law, hate crimes are considered an aggravating factor in sentencing if the criminal offence is motivated by any of the following criteria: religion or life stance, skin colour, national or ethnic origin, sexual orientation, reduced physical or psychological ability or other circumstances related to groups of people requiring a special level of protection. This is derived from Norwegian case law, and is also explicitly stated in the new Norwegian Criminal Code, which will enter into force in 2015.

27. The Chair-Rapporteur expressed appreciation to Norway for the interesting presentation and posed some follow-up questions concerning the recognition of Finnish population of Norway as a minority group; further information about the experiences of Norway with regard to hate speech on the internet and hate crimes; and the text of laws and

procedures to assist prosecutions; and lessons learned regarding the attacks in Utoya in 2011.

28. The Norwegian representative explained that the term “Finnish” did not refer to their nationality but rather to culture and language, and that while Finns had been settling in Norway for a long period of time and are Norwegian citizens, they did face discrimination.

29. The Norwegian representative noted that the focus was on prevention concerning hate speech on the Internet and that approach would be strengthened. Currently, hate speech on the internet, criminal monitoring by the police, digital monitoring by the police, education for children regarding online activities, and increased training for police trainees was taking place. It was also important to educate people, about hate crimes with the goal of easier reporting of hate crimes. The representative explained that following the terrorist attack at Utoya in 2011, Norwegian response was towards more openness as it decided not to become a “closed society” due to this attack. There was a year of national reflection and discussion and the legal process, triggered a national open discussion about the how this could have occurred.

30. The European Union inquired about the engagement of Norway with civil society during the CERD reporting process. While not completely aware of what had been done to reach to civil society during the CERD process, the representative stated that the UPR process played a prominent role in that regard and presented a good platform for discussion, and ultimately enriching the various treaty body discussions.

31. The United States also presented on its CERD reporting experience, sharing three best practises and three challenges during the 3rd meeting. One best practice was a broad interagency approach to reporting and presentation, under the leadership of the White House (Office of the President). Second, in addition to the federal government, state and local officials were included in the United States delegation. This approach was effective and appreciated by the Committee. Third, consultations with civil society are important part of treaty body presentations. These included a civil society consultation in Geneva the day before the presentation, with about 80 civil society representatives. This consultation enabled civil society to pose questions to the Government officials, and involved detailed and at times emotional exchanges which had improved the delegation’s preparation.

32. The representative presented three challenges faced by the United States regarding CERD reporting. The first challenge is how to increase public awareness of the treaty body system and reporting process. He welcomed hearing about experiences from other delegations. Second, keeping reports within the strict page limits presented a challenge, while responding to numerous issues raised by the CERD. Third, during the actual CERD presentation the time management was not ideal, leaving the delegation limited time to respond and brief the CERD.

33. The representative also raised a point for discussion about how to strike a balance between the value of a large delegation and the limited speaking time. He explained that the United States delegation was fairly large, and was fairly representative of the country, as African-Americans, women, indigenous persons, persons with disabilities, LGBT persons and others have participated in treaty body presentations, and that broad spectrum of delegates’ experiences improved the quality and the richness of the presentation. He particularly noted that its most recent delegation included the Mayor of Birmingham, Alabama William A. Bell, who experienced racial discrimination during the civil rights era, and Loretta Lynch, who shortly afterward became the Attorney General of the United States. He added as another best practice the willingness of the United States to acknowledge and discuss its past and its shortcomings.

34. Belgium inquired about the challenge of follow-up, and the implementation of CERD recommendations, to which the representative of the United States said that the

same interagency process led by the White House that served the preparation of the session was also used for the implementation of the recommendations. He also noted the overlaps in the United Nations human rights reporting cycle, and agreed that the focus of the process must be on implementation and changing the situation on the ground. The Norwegian representative added that its various reports were on time and outlined a decentralized reporting process lead by the Ministry of Foreign Affairs. For Norway, the Universal Periodic Review process was beneficial to its CERD and other treaty body reporting preparation through awareness-raising and the collection of information. Belgium also inquired about the role of parliaments and parliamentarians in CERD reporting process. Given the separation of powers between Congress and the Executive Branch of government in the United States, there was no explicit role for parliamentarians. Nevertheless, the State Department has reported to Congress on the outcomes of the treaty body presentations and its related consultations with civil society. Norway replied as well that there was no participation by the Norwegian parliament in the treaty body preparations or the review.

35. The representative of South Africa asked the representatives of Norway and the United States of America if those national approaches had also resulted in more regular reporting and about how state and local members of the delegations were chosen.

36. The United States noted that its approach was generally successful, though not perfect, in improving and that White House involvement and leadership was very important to this success. He added that timelines were clearer and that preparations commenced well in advance of reviews. Addressing the question on the selection of delegates, the representative noted that the United States considered inter alia current issues as well as areas of interest raised by the Committee.

37. At its 6th meeting, on 15 July, the Ad Hoc Committee continued its consideration of item 5 of the programme of work on “Issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the Convention”. At this meeting, the Deputy Permanent Representative of South Africa presented a briefing to the Committee in view of South Africa’s experience. As South Africa was a microcosm of the world, racism still existed in South Africa and it would take strong mobilisation and a programme of “de-racialisation” of society to eradicate racism. She also noted that South Africa had made great strides in dismantling the structures that had legalised racial discrimination. The Government continued to allocate substantial resources towards the creation of a non-racist State. All legislation that provided for racial discrimination had been repealed and new statutes had been adopted to provide a framework for racial equality, and elaborated on the legal framework that ensured equal treatment in South Africa.

38. The Deputy Permanent Representative noted that several avenues existed in South Africa through which one could claim redress for acts of racial discrimination. Equality Courts were designed to deal with any complaint alleging unfair discrimination, publication of information that unfairly discriminates, harassment and hate speech. Aside from the Equality Courts, one could also bring a claim to the South African Human Rights Commission. Non-state actors had also shown their willingness to assist in the enforcement of rights. An example was Lawyers for Human Rights, a non-governmental organization, which offered legal assistance in South Africa.

39. Article 4 of ICERD required that States Parties criminalize racism and social discrimination. In South Africa the prohibition of racial hatred was based on the Constitution, although the Constitution also guaranteed freedom of expression, the formulation made it clear that incitement that could because harm was excluded from the ambit of this right.

40. The Deputy Permanent Representative noted that, subsequent to the 2001 World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance

held in Durban, the South African Government approved the establishment of the National Forum against Racism (NFAR) in 2003, which was comprised of various stakeholders, including national and provincial government and civil society organisations.

41. Describing challenges the Deputy Permanent Representative turned to migration and noted that South Africa remained the preferred destination for migrants and faced a host of migration-related challenges. South Africa had long and porous borders which exacerbated those challenges. Recent attacks against foreigners were referred by some as xenophobic. The attacks had been condemned by government. The government was determined to restore and maintain order within communities. Operation Fiela — Reclaim was an operation to rid the country of illegal weapons, drug trafficking, prostitution rings and other illegal activities.

42. The Deputy Permanent Representative stated that the mandate of the Ad Hoc Committee was clear, and that it was expected that progress be made during the current session. The Human Rights Council had given a clear mandate to elaborate complementary standards, and if the Ad Hoc Committee failed, it would be failing the plight of all the victims of racism.

43. The representative of Cuba reaffirmed its commitment to fight all forms of racism and xenophobia. The representative expressed extreme concern about racial discrimination and xenophobia in countries of the North in particular, in view of anti-migrant sentiment, xenophobic reactions and sophisticated contemporary forms of racial discrimination. Political will was required to eliminate these problems. The Ad Hoc Committee had a clear mandate to elaborate complementary standards to the existing legal framework, which Cuba supported. It was fundamental, the delegate stated, that the Committee ensured that there was no loss of dignity for victims and that it take up the relevant topics related to these various problems. Cuba supported South Africa's briefing and reiterated that the mandate of the Ad Hoc Committee had to be respected and that the Committee move ahead in order to work properly.

44. During the 7th meeting, on 16 July, the Ambassador of Ecuador made a presentation on Ecuador's national issues, challenges and best practices related to ICERD. She stated that indigenous peoples, Afro-Ecuadorian and Montubio constitute 21% of the Ecuadorian population. Historically, they have been the most exploited, discriminated and excluded, due to historical colonial practices based on social classification in accordance with skin colour, language, worldview, religious beliefs, culture and forms of organization.

45. In this context, the government of Ecuador has taken up the challenge to consolidate and construct a society that is participatory, intercultural, plurinational, equal and inclusive for everyone living on its national territory.

46. Currently, there are adequate normative and programme measures, in accordance with the Constitution, enshrining the principles of full equality, inclusion, and non-discrimination. An example of the political will to make changes and revaluation is the Plurinational Plan for the Elimination of Racial Discrimination and Ethnic and Cultural Exclusion 2009-2012.

47. Ecuador has various planning instruments to fight multidimensional poverty and inequalities, such as the Atlas of Inequalities. The idea is to use detailed information to improve and update public policies and implementation mechanisms, monitoring the situation of vulnerable groups. There are also five national agendas, focusing on inequalities and one of them is called National Agenda for Equality of Nationalities and Peoples, which like other national agendas, was developed through a bottom-up approach, with the participation of National Councils for Equality. These councils were established through a law, which was adopted in May 2014.



48. On 16 July during the 8th meeting, the representative of Guatemala presented the national experiences of the country with regard to issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention. In 1982, Guatemala adopted ICERD and consequently approved a number of measures to implement the Convention. The representative said that one event stood out since the adoption. After 36 years of conflict, a peace agreement was signed in 1996, opening new possibilities such as the promotion of indigenous peoples' rights. Those rights have never been an impediment to progress, however were an integral part of the country's culture.

49. Guatemala created a presidential commission that furthered indigenous rights and an "Academy for Mayan languages" as well as other institutions that strengthen indigenous culture and rights. At the executive level a department for indigenous affairs was set up as well as a state policy to ensure the creation of a pluralistic state. Despite the progress, further actions needed to be undertaken including addressing the challenge of harmonizing national and international legislation. 112. Guatemala had now presented its 14th and 15th report to CERD and had been complying with the reporting commitment and had organised a national mechanism to follow up on recommendations. The mechanism involved a number of stakeholders such as business and civil society. Guatemala also found other mechanisms useful, such as the UPR review. Guatemala had much relied on OHCHR support in the past, as the Office was very active in the country. This contribution from the Office was much appreciated.

50. The Ambassador of Pakistan also briefed the Ad Hoc Committee on its national experiences with regard to issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention during the 8th meeting. Pakistan had presented its consolidated 15 to 20 periodic reports in 2009. The 21st report would be submitted shortly and would also be disseminated online. The report had been prepared with the involvement of a variety of stakeholders. He added that distinctions and groupings in Pakistan existed mainly on religious and linguistic grounds and that racial discrimination was nearly non-existent. However, due to terrorism ethnic and religious minorities might face discrimination. The country's legal framework guaranteed equality and there were several provisions prohibiting discrimination in the constitution. Pakistan briefed on the legal framework and also referred to the regulations for media and broadcasting companies which prohibited discrimination on a number of grounds.

51. Pakistan had also taken positive measures to support minorities and promote intercultural exchange, such as educational measures, awareness raising and special commemorative and religious festive days. The Ambassador stated that the judiciary was also concerned with upholding equality, and that the courts had handed down a number of judgements on hate speech. Decency, morality and Islam were cited as reasons to forbid speech. The Ambassador stated that media was also active in fighting discrimination and extremism, and the social media played an important role in promoting national harmony.

52. Pakistan was currently finalising an action plan for national minorities, which included a number of measures such as human rights education, and social safety nets as well as prohibitions on hate speech. Pakistan made endeavours to implement ICERD but faced a number of challenges so the biannual reporting timeframe could not be fulfilled. The periodicity of reporting should be reviewed. Pakistan also faced a challenge as it only reported to the CERD on the grounds of religious hatred, which was not fully appreciated by Committee. However, race, the Ambassador stated, did not exist in Pakistan. He continued that the scope of ICERD was too limited and therefore there should be an additional protocol to ICERD covering additional and contemporary forms of racism. The Ambassador also mentioned that CERD took statements from non-governmental organizations at face value and that sometimes the Committee transcended its mandate.

53. The representative of Mexico also gave a briefing on the national experiences of the country with respect to issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention during this meeting. Mexico ratified ICERD in 1975 and in 2002 made the declaration concerning article 14 on individual communications. In 2011, Mexico presented to CERD, the Committee submitted its recommendations consequently. CERD emphasised interpretation services, rights of indigenous people and legal assistance in the case of Mexico. In 2012, a working group was established to follow-up on the CERD recommendations, comprised of fifteen government entities.

54. In September 2014, Mexico submitted a progress report, and the working group established a matrix on racism and the concomitant challenges in order to assist in addressing those challenges. The group also presented a work plan and a time table for its further work. In August 2014, another meeting would be held in cooperation with civil society on the implementation of the recommendations.

55. Issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention were also presented by the representative of Belgium during the 8<sup>th</sup> meeting. He stated that ICERD was important for Belgium, that enhancing equality remained a priority for the country, and that all victims should be afforded the same attention.

56. CERD recommendations had assisted Belgium in building the necessary institutions and policies to fight racism at the national level. Belgium had recently presented its 16th to 19th report to the Committee. The simplified reporting procedure would further focus the dialogue and it should be available to all State parties as soon as possible. One challenge for Belgium was the coherent follow up to over 400 CERD recommendations. Every six months, Belgium undertook a coordination exercise consolidating all recommendations, including those from regional mechanisms. The catalogue of recommendations was shared with civil society in order to increase transparency.

57. The representative stated that Belgium was not late with any of its treaty body reports and its the national mechanism ensured adequate follow up. The advantage of presenting a periodic report was that the country had an opportunity to evaluate its own situation. The national dialogue also allowed for the involvement of civil society. Belgium appreciated the dialogue with CERD as a valuable expert advice and a tool to improve national policies.

58. A number of challenges were highlighted including the complexity of the federal state structure, the sheer number of recommendations and reports that needed to be submitted; and the complexity of materials and legislation that addressed racism in a modern state. All those challenges were exacerbated by the administrative challenge of following up on all the recommendations. Belgium recommended an holistic approach as many recommendations, stemming from different Conventions, would often overlap. Clustering of recommendations, as had been earlier suggested by Mr. David, was a useful approach. The enhancing of capacities was also important, and a standing mechanism, with a clearly defined mandate, was useful in this regard. The standing mechanism should also assist in guiding the implementation of recommendations. The representative added that another good practice was to uphold transparency and always cooperate and consult with civil society. Finally, the representative of Belgium noted that awareness-raising was important.

59. Belgium presented the following conclusions: the timing of reports needed to be considered; implementation remained essential; there was a reporting deficit; and only a small number of countries had accepted the individual communications procedure under article 14 — leading to a very partial view of the situation; and, regional mechanisms were often more advanced than the universal mechanism.

60. During its 12th meeting, on 21 July, the Ambassador of Ecuador gave a presentation on the agenda item “issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention” on behalf of CELAC. The Ambassador stated that sustainable development cannot be attained without the inclusion of groups in situations of vulnerability, such as, indigenous peoples and people of African descent, women, and older persons, persons with disabilities, migrants, children and adolescents. Equity, social and financial inclusion and access to fair credit are central to ensure overall access to justice, citizen participation, well-being and a dignified life for all. For CELAC the fight against poverty should be in full conformity with ICERD and other international instruments, particularly the Durban Declaration and Programme of Action and adopted laws and policies should not discriminate, the incitement of racial hatred should be criminalized, judicial remedies for acts of racial discrimination and public education to promote understanding and tolerance should be provided. Therefore, any future complementary international standards to strengthen and update international instruments against racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance in all their aspects, should guarantee full respect to democracy, the rule of law and human rights including the right to development and right to peace, in a model of sustainable development that places the person at the centre of public policies, and recognize the importance to promote plural, widespread and diverse full citizen participation.

61. CELAC Member States also consider that proper consideration should be given to measures against racial discrimination, in relation to the creation of opportunities of dignified and productive employment and decent work, the full implementation of the right to education, ensuring that no racial discrimination is applied with regard to access to education, in particular for people with special educational needs, migrants, indigenous peoples and people of African descent. Unfortunately, in several cases, racial discrimination and acts of xenophobia, incitement of racial hatred and intolerance, are associated with migration, reinforcing their situation of vulnerability. In this regard, CELAC recalled the duty of all States -of origin, transit and destination- to guarantee full respect of all human rights of migrants, irrespective of their migration status, including migration of children and adolescents, accompanied and non -accompanied and their higher interest to avoid exacerbating their vulnerabilities.

62. Finally, CELAC saluted the proclamation of the International Decade for People of African Descent, the CELAC Working Group meeting on people of African descent held in Brasilia in September 2014, the initiative of CARICOM to create the Reparations Commission of the Caribbean Community, including on the key areas of chronic diseases, education, cultural deprivation, psychological trauma and scientific and technological backwardness, as well as the World Conference of Indigenous peoples held 22-23 September 2014 in New York.

### **C. Presentation and discussion on the purpose of general recommendations by the CERD**

63. At the 4th meeting, on 14 July, the Ad Hoc Committee heard a presentation and held a discussion on the purpose of general recommendations by the Committee on the Elimination of Racial Discrimination and the process leading to their issuance in the context of the effective implementation of the Convention, and any possible shortcomings.

64. Anastasia Crickley, Vice-Chair of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, presented on the purpose of the general recommendations made by the CERD and the process leading to their issuance in the context of the effective implementation of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (ICERD). Ms. Crickley provided an overview of the development of general

recommendations and stated that the primary purpose of such recommendations were for a dynamic and current interpretation of the ICERD. She added that over time, the recommendations have sought to capture a number of issues including the complexity of intersectionality of gender and race and multiple forms of discrimination faced by women belonging to ethnic, indigenous or minority groups.

65. Ms. Crickley emphasized that the general recommendations were made to provide further guidance to and assist States parties in fulfilling their reporting obligations, and while concluding observations are tailored to each State party, general recommendations are made available to all States parties further facilitating the implementation of treaty provisions. She stated that since 1972 CERD had adopted 35 general recommendations. She further added that while the general recommendations are authoritative, they are not legally binding. About 20 of them are mainly focused on the interpretation of the ICERD provisions and their application. Seven general recommendations deal with specific groups at risk of racial discrimination. While others touch upon general but important issues, such as the two general recommendations on the World Conference against Racism and the Durban Review Conference. Other issues not mentioned in the ICERD were however taken up by the Committee through general recommendations, including those on self-identification, demographic composition of the population, and more recently, racist hate speech. Also, while specific and vulnerable groups subject to racial discrimination are not mentioned in the ICERD, the Committee observed that certain forms of racial discrimination were directed towards them, and decided throughout the years to adopt general recommendations to enhance their protection from racial discrimination. Thus far, the groups covered are refugees and displaced persons, indigenous peoples, Roma, non-citizens and People of African descent.

66. She emphasized in particular general recommendation No. 25 on gender-related dimensions of racial discrimination which highlights the intersectionality between gender and race and allows the Committee to draw the attention of States parties on potential or existing double/multiple discrimination faced by women belonging to ethnic, indigenous or minority general recommendations. The recent general recommendation No. 35 on combating racist hate speech is also fairly special as hate speech is not specifically mentioned in the ICERD but at the same time is covered by both articles 4, 5 and 7.

67. In describing the process leading to the issuance of general recommendations, Ms. Crickley stated that following a proposal by members of the CERD or by the bureau, the CERD Committee would appoint rapporteurs to coordinate the preparation and drafting of the general recommendations. A day of thematic discussion would then be held with State parties, NGOs, National Human Rights Institutions and interested individuals on the subject based on which the CERD Committee would then decide whether or not to issue a general recommendation. A general recommendation is also based on the assessment of periodic reports and comments, as well as information provided by stakeholders.

68. The representative of Ghana requested further elaboration on the shortcomings of the process by which general recommendations were issued. The representative of Brazil requested the speaker to provide information on substantive gaps to the ICERD and how that would relate to the general recommendations issued by the Committee.

69. The representative of Pakistan on behalf of OIC also requested further information on how the general recommendations filled the gaps that existed in the ICERD, and in terms of the process leading to the issuance of the general recommendation the representative wanted to know how much States were involved, and whether the inputs of Member States were taken on board. Given that there was no formal procedure, she queried whether those States inputs were reflected in the final General Recommendations, noting that the General Recommendations were neither binding on States nor a legal commitment as they were not the outcome of an intergovernmental process. She added that States

parties' views were sought but normally not reflected. She stated that issues such as xenophobia, hate speech, and the intersectionality of racial and religious discrimination as highlighted by the Special Rapporteur on Minorities and the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Racial Discrimination were emerging issues and were resonant in the ICERD. She also asked whether the Convention is able to address these new dynamics, context and contemporary challenges including those highlighted in the Durban Declaration and Programme of Action and the Review Conference which reflected realities considerably changed since its adoption in 1965, and whether another legally binding instrument was required. Similarly, the representative of South Africa asked about the impact of the engagement between Ad Hoc Committee and ICERD in addressing the gaps which need to be filled.

70. The representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland asked about the criteria and considerations used in deciding whether or not to proceed with a general recommendation following a thematic discussion by the CERD.

71. Ms. Crickley in response stated that the CERD Committee adopted flexibility in terms of taking on board the different views and that there have been times when the decision has been made not to proceed with any general recommendation after a thematic discussion, if many Member States would not find it helpful or if the timing did not appear conducive. She informed the participants that CERD would be bringing its comments procedure in line with the other treaty bodies in that Member States will be invited to comment prior to finalization, adding that indeed Committee does take notice of States comments although it was duty bound as a body to make independent expert decisions about the ICERD. In response to the issue of substantive gaps in ICERD, Ms. Crickley stated that the issue of gaps was dependent upon the political will and/or capacity of States Parties being able to fulfil their obligations under ICERD and address other challenges posed by contemporary forms of racism. While admitting that the context in which the ICERD was drafted had changed, she stated that definition of article 1 of the Convention can be interpreted in a way as fully cognizant in the current environment and indicated that CERD had produced three general recommendations on the subjects of non-citizens, hate speech and with regard to People of African descent to elaborate and shift language on issues which could be implied in the ICERD.

72. The Chair-Rapporteur asked Ms. Crickley whether all general recommendations are adopted by consensus and whether this had any bearing on the very long time it took to adopt the general recommendations on hate speech. Ms. Crickley replied that general recommendations are normally adopted by consensus; in the case of the hate speech general recommendation it was adopted related to the timeliness of the subject and was developed in a sensitive and informed manner. The Chair-Rapporteur asked about the issue of political will and what happened to victims in the meantime, and whether the Committee considered the impact on victims. Ms. Crickley stated that the Committee is very cognizant of victims and that general recommendations are always aimed at reflecting the ongoing and timely issues affecting the rights of people. The Chair-Rapporteur also mentioned the voluntary nature of general recommendations and asked how adequate remedies could be ensured given legal costs and access, to which Ms. Crickley stated that while legally-binding States' Parties are influenced by them and they are used as a guide to implementation and for future responses to the Committee.

73. The Chair-Rapporteur inquired as to whether CERD could conduct a quantitative analysis of the status of implementation of its general recommendations identifying satisfaction and weaknesses in order for the Ad Hoc Committee to provide a response as at present there did not appear to be a way to judge the impact of general recommendations. Ms. Crickley responded that though welcome, such an analysis would be a large undertaking requiring considerable resourcing. However, States Parties could be asked how

they were implementing the general recommendations, adding that a source for this information could be the “follow up process” of the Committee with States Parties which was creating increased engagement with the Committee and represented a turnaround time of about a year for follow up between the Committee and the given States party.

#### **D. Comparison of the relevant procedures of other treaties**

74. At its 5th meeting, on 15 July, Simon Walker, Chief of the Civil, Political, Economic, Social and Cultural Rights Section of the Human Rights Treaties Division (HRTD) at the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presented a comparative overview of the relevant procedures of the treaty bodies. He provided an outline of the procedures of all treaty bodies, stating that the main procedure for all ratifying Member States is the reporting procedure, which is essentially an invitation to the State party to hold a constructive dialogue with the Committee. He discussed this traditional procedure as well as the simplified reporting procedure developed in recent years. In this optional procedure which must be accepted by the State party, the reporting procedure is triggered by the Committee which sends a list of questions to the State party. It is simplified because the State Party is informed in advance about the area on which the Committee will focus during the dialogue. This procedure has been adopted initially by the Human Rights Committee and Committee against Torture, followed by other committees. He explained that General Assembly resolution A/RES/68/268 on strengthening and enhancing the effective functioning of the human rights treaty body system recognised this and encouraged State parties to adopt this procedure. CERD has adopted it and it has sent such a request to certain States parties to see if they are interested in adopting that procedure. Connected to the reporting procedure is the follow up procedure, which not all committees have it but an increasing number now have this procedure.

75. He referred to different procedures under specific United Nations treaty bodies, including the follow-up procedure; the early warning and urgent action procedure; the individual complaint procedure; the inquiry procedure; the inter-State procedure; and, the urgent action procedure. In terms of comparing each of these procedures, he emphasized that the reporting procedure is a constructive dialogue and it applies to all States parties of a particular treaty. It is aimed at considering the implementation of the treaty provisions by its States parties with the view to assisting them to improve the implementation of that treaty. This is different from individual communications which consider alleged specific violations, and deal with different situations. There are, however, other specific procedures, such as the urgent action procedure under the Committee on Enforced Disappearances which are specific to a particular treaty.

76. With regard to resources, he mentioned that while the General Assembly had adopted these procedures it has not always provided concomitant resources. Resources are particularly needed when a Committee receives reliable information on serious, grave or systematic violations by a State party of the Conventions it monitors, and the inquiry procedure is initiated. He informed that when a committee decides to visit a State party, it requires six weeks of staff intensive work, and that resources have not been provided for this mechanism. In conclusion, in the context of resolution 68/268 and the reduction of extra-budgetary funds is presenting a significant challenge to the Office of the High Commissioner for Human Rights and is placing the treaty body system under strain.

77. The European Union representative thanked Mr. Walker for his presentation and noted that ICERD provides for the reporting procedure, the follow up procedure, the urgent action/early warning and individual complaints procedures asked his view on the main obstacles to the effective implementation of the ICERD. Regarding concluding observations and recommendations of ICERD, she asked what could be done in terms of

further supporting the implementation of observations and recommendations and whether OHCHR provides capacity building for States in terms of reporting obligations.

78. The representative of Brazil mentioned that some procedures, for example, visits were not foreseen in the ICERD and asked whether in his view an additional protocol would help to cover this procedural gap.

79. Mr. Walker explained that the adoption of resolution 68/268, strengthened the capacity of OHCHR to assist follow up and reporting and resulted in ten staff members at P3 level posted in all OHCHR regional offices, with the exception of Brussels and the regional office in Qatar. The capacity-building staff are supported by a small section in Geneva, through for example, developing training materials, organising regional workshops, assisting in the development of work plans, etc. He noted that it will be interesting to see if these efforts will result in increasing the number of reports as some countries are very late, while some countries have never reported. When lack of reporting is due to technical problems the capacity building programme could help to improve the situation, as this presented the most serious challenge. In response to the question about possible duplication with the mechanisms of the Human Rights Council, he mentioned that the Office does its best so that there is cross-fertilization in order to avoid duplication as much as possible.

80. The representative of Belgium highlighted that reporting and constructive dialogues are essential for the effective implementation of the ICERD. He noted that there is essentially universal ratification to the ICERD, but a very uneven reporting profile. It was almost always the same States parties reporting and some States are very late or have not reported yet, which is a weak point which can be identified as a gap in the machinery. He asked about the main obstacles to State party reporting, and about what relevant assistance could be made available to States to improve reporting.

81. The Chair-Rapporteur inquired about the effectiveness of the committees given the non-binding nature of the general recommendations and the uneven level of implementation of the treaty body recommendations, and the limited resources available. He asked about how far treaty bodies could be streamlined while ensuring that all human rights are protected. He also asked about whether there was information concerning the satisfaction of victims with the treaty bodies and whether other avenues were known to them. He mentioned that it was essential to have information about how far countries responded to the recommendations made by the various committees, in order to see how far existing mechanisms existing are effective, particularly for the victims. In terms of victims and complaints, he inquired if it could be answered intelligently the percentage of satisfaction of the victims with regards to complaints. Additionally, he asked that if the gap was as large as it appeared, what could be done to improve these mechanisms.

82. Mr. Walker mentioned that in terms of the satisfaction of victims, the fact that an alleged victim has recourse to lodge a complaint to an international body could bring satisfaction in itself, and has symbolic value. He noted that the fact that the process brings together States and civil society, facilitating a network of dialogue at the national level. He noted that an overall assessment would require a review of all follow up reports of the Committee. Thus far, OHCHR resources have been focused on supporting State reporting and individual communications leaving little time and resources for undertaking analysis.

83. The representative of Tunisia asked for clarification with regards to the simplified reporting procedure in terms of the conditions for appeal. Tunisia noted that it is working with OHCHR on a professional national mechanism that will focus on the preparation of treaty body reports and follow up to establishing recommendations from treaty bodies and special procedures.

84. Mr. Walker clarified that although it varies from committee to committee, CERD has set the criteria for opening the simplified reporting procedure to those States Parties which are ten or more years overdue in their reporting. As a progressive introduction of the procedure, the next stage will open this procedure to States parties that are five years overdue in terms of reporting. In comparison, CESCER offers the possibility of the simplified reporting procedure to State Parties which are more or less on time with their reports to allow the Committee to test the use of this reporting procedure. He added that all the committees at this stage apply the procedure to periodic but not to initial reports.

85. The representative of Belgium was interested to learn that there had been some reporting developments in the Office and inquired whether the OHCHR could make a presentation on this specific aspect of capacity development during the current Ad Hoc Committee session.

86. The Chair-Rapporteur agreed and requested the Secretariat to follow up on the possibility of such a briefing during the 7th session.

87. At the 8th meeting on 16 July, and following the earlier request of the Ad Hoc Committee, Paolo David, from the Treaty Bodies Division of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights gave a briefing on national reporting and follow up mechanisms. Mr. David explained the history of the treaty body strengthening process. He referred to General Assembly resolution 68/268 that contained various measures that should strengthen the treaty body system, including the assistance to States to develop and reinforce their institutional capacity. The Office had commenced a study to follow up on this initiative and was in the process of finalising the study. The presentation of the results of the study would also be linked to a practical guide.

88. One of the conclusions of the study was that in a number of States parties, temporary reporting mechanisms were evolving into permanent mechanisms. The objective was to facilitate the preparations of reports and cooperate with special procedures and follow-up on recommendations from international and regional mechanisms. The study concluded that mechanisms were more effective if they also dealt with regional mechanisms. Those national mechanisms needed to have the capacity and power to coordinate response and follow-up action. They also needed to be able to consult with a variety of stakeholders, such as national human rights institutions and civil society. The capacity to draft reports and responses (or facilitate the drafting of responses) under individual communications procedures of the treaty bodies and special procedures was also a useful capacity. And finally, the national mechanisms should have more efficient knowledge management capacities and political ownership.

89. Pakistan on behalf of OIC inquired whether OHCHR was aware of the number of States with such permanent mechanisms. Mr. David said that while there were no solid figures available, he estimated that approximately thirty States had a permanent mechanism, and added that several countries were lately moving from ad-hoc to standing mechanisms for the purpose of treaty body reporting.

90. The representative of Belgium said that reporting was an essential step towards implementation, and asked what assistance the new treaty body capacity building program of the Office of the High Commissioner for Human Rights was ready to provide to countries. Mr. David said that the Office had recently trained staff of such a mechanism at country level, and that experts and consultants were also ready to visit countries to provide expert advice and guidance to interested States parties. The representative also asked if there was a best practice example for a permanent national mechanism. The study, Mr. David noted, clearly concluded that the ad hoc format was not optimal. There were three different typologies that had been established and had proven meeting the efficiency



criteria. Those models foresee different coordination roles for the government ministries involved.

91. The representative of Tunisia said that it was currently setting up a permanent mechanism which could be linked to the office of the Prime Minister. The delegate sought Mr. David's advice on this undertaking and wanted to know if OHCHR's website featured the various responses from States to the relevant note verbale that had been sent to countries. Mr. David said that a few countries used interministerial platforms which were not placed under a specific ministry, which was slightly different than the Tunisian approach. He added however, that various models were possible. He agreed that OHCHR would follow up by placing the relevant information onto the OHCHR website.

92. The representative of Belgium added that Belgium had received assistance from the Office, in order to improve the performance of its mechanisms. The delegate asked whether the Office suggested particular follow-up methods to recommendations, such as a special software. Mr. David stated that there would be a capacity building webpage created on the website of the Office of the High Commissioner for Human Rights. The new capacity building team consisted of 16 people (10 placed in various regions) and the team in Geneva would indeed, develop a number of tools to assist States in implementing their treaty obligations. One good approach taken by a number of States was to cluster recommendations thematically, in order to manage the follow-up. He added that the use of deadlines was also recommended. A small number of countries had developed information technology IT tools, the Office could provide relevant information.

## **E. Procedural gaps with regard to the ICERD**

93. At its 7th meeting, on 16 July, the Committee considered the agenda item "Further elaboration of the views of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination on key elements with regard to procedural gaps and best ways to address them (follow-up to the 2007 study and the different presentations given and proposals made to the Ad Hoc Committee in accordance with its mandate)". The Chair-Rapporteur gave an account of the work of the Ad Hoc Committee thus far, on the topic of procedural gaps. He also presented a draft compilation document of the 2007 CERD report, and various presentations by CERD members as well as Member States interventions on the topic of procedural gaps to ICERD as considered by the Ad Hoc Committee on the Elaboration of Complementary Standards from its 1st to 6th sessions. He pointed out that the excerpts in the document reflected the exact language used during the 1st through 6th sessions of the Ad Hoc Committee. This document was distributed to all participants.

94. He recalled that the 2007 "Study of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination on possible measures to strengthen implementation through optional recommendations or update of its monitoring procedures" (A/HRC/4/WG.3/7) focused on five issues. With regard to reporting and review procedures it was noted that non-compliance of States parties with their reporting obligations remained a major obstacle to the Committee's work and the effective implementation of the Convention. Therefore, the Committee suggested the adoption of revised reporting guidelines. On the issue of follow-up procedures, CERD suggested that the practice of follow-up visits be further developed and that the framework for such visits should be explored, including through the adoption of an optional protocol to the Convention. With regard to the individual communication procedure, it was noted that the potential of the procedure had not been fully exploited, and that it was essential that more States parties make declarations under article 14 of the Convention.

95. The 2007 study also addressed the need to enhance the effectiveness of the CERD through the establishment of an evaluation visit/inquiry procedure. CERD proposed to explore the need to enhance its capacity to prevent serious forms and consequences of racial discrimination through an evaluation visit/inquiry procedure. In relation to the need to enhance the promotion of racial equality and protection against discrimination through national mechanisms, CERD suggested the inclusion in an optional protocol of provisions on the obligation of States to establish, designate or maintain national mechanisms that will operate in cooperation with the Committee so as to strengthen the effectiveness of the monitoring role of CERD.

96. The draft compilation document also included excerpts from the session reports of the Ad Hoc Committee summarizing presentations and interventions made by delegates on the topic of procedural gaps at the first, third, fourth, fifth and sixth sessions.

97. The Chair-Rapporteur stated that the document was a compilation of previously published Ad Hoc Committee reports and the 2007 CERD study and that he welcomed further consideration of the document. He explained that CERD had been approached to present on this agreed agenda item, however the experts indicated that they had no further information or developments to present on the issue of procedural gaps. The Chair-Rapporteur suggested that some of the meetings of the following week be devoted to a discussion on this topic. He stated that the Ad Hoc Committee should address the CERD proposals with regard to procedural gaps and take steps to assist the Committee in this regard.

98. The representative of Pakistan on behalf of the OIC thanked the Chair-Rapporteur for presenting the compilation. Pakistan supported the idea of an additional protocol to ICERD. She stated that the OIC was of the view that additional protocols are required, as evident in the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, the Intergovernmental Working Group on the Effective Implementation of the **Durban** Declaration and Programme of Action, and Ad Hoc Committee sessions and discussions. While it was agreed that there are gaps, there is a disagreement about how to address these gaps.

99. Based on all these deliberations thus far, the Ad Hoc Committee should start considering consolidating elements for an optional protocol. She noted that the issues on which there were substantive gaps were known and the subject of General Assembly and Human Rights Council resolutions; and that issues such as racism and sport, or elements from Human Rights Council resolution 16/18 on “Combating intolerance, negative stereotyping, stigmatization, discrimination, incitement to violence and violence against persons, based on religion or belief” could be integrated in such an optional protocol. Rather than separate sets of protocols, a comprehensive additional protocol should be considered to address all the gaps which have been identified, and that discussions could take place on how to move ahead on this. As is the case with any additional optional protocol, States Parties are given the opportunity to ratify or not such an instruments, but it should not delay the Committee from progressing with the drafting of the optional protocol. The representative suggested that a similar compilation on the issue of substantive gaps be prepared. The following week of the 7th session of the Ad Hoc Committee should be dedicated streamlining these elements, so that proposal could be placed on the table. She stated that this OIC proposal should be taken on board and reflected in the Ad Hoc session report.

100. The representative of the European Union also thanked the Chair-Rapporteur for the compilation and reiterated its position that the substantive provisions are sufficient. It was important to collectively look at how to use the monitoring mechanism of the Convention more effectively before moving ahead. It was also important to bear in mind capacity and resource issues. There is lack of reporting by so many states and lack of response to

concluding observations. With regard to victims, it should be noted that progress at national level has been made since the 2007 report of CERD.

101. The representative of Brazil pointed out that based on the compilation, CERD lacked some procedures which other treaty bodies had. The Ad Hoc Committee could not continue discussing matter indefinitely; it should discuss how to address these procedural issues, if in the form of an additional protocol, and move ahead.

102. The representative of South Africa stated that the compilation is a good basis for the exchanges which would be held the following week and for moving forward. There are points of agreement: for example, paragraph 18 referred to “the need for something complementary to what is already in existence”. There is a need to complement the Convention and it is time to think about a possible text. The name of the text could be agreed at a later stage. She pointed out that, for example, the situation that had unfolded in Rwanda and issues concerning ethnicity were not covered by ICERD. Some have said that there are clear challenges and gaps that have to be filled, the question is whether the document will be binding or not. The representative invited members to agree and move forward.

103. The representative of the United States noted in his preliminary remarks, that position of his Government on the issue of procedural gaps had not changed. The best approach was to improve implementation of existing obligations rather than creating new procedural mechanisms. With regard to the issue of country visits, he said that UN special procedures mandate holders already undertake such visits. Action oriented, practical and useful initiatives need to be taken by the Ad Hoc Committee. He pointed out that the lack of reporting from states is a significant problem, and that the work of the Ad Hoc Committee should not be extended to include the Istanbul process and Rabat Plan of Action, but they can be highlighted as illustrative examples of a possible way forward.

104. The representative of Algeria stated that unfortunately there are still a number of gaps, despite the international instruments. The international efforts should not be in vain. She added that the presented draft compilation could be a good basis to move forward. She emphasized the importance of moving forward in order to fulfil the terms of reference for the establishment of the Ad Hoc Committee, adding that the following week the Ad Hoc Committee could start a substantive discussion, which could be reflected in the concluding remarks.

105. The Chair-Rapporteur stated that CERD would hold a session in a few weeks and that the Ad Hoc Committee could ask CERD to prepare an updated report on this issue of procedural gaps, as CERD had not followed up on its own 2007 report and it would be useful to have updated information. He inquired about any objections in the Ad Hoc Committee to this proposal.

106. The delegates of the European Union and the United States said that they would consult further in this regard as they were not in a position to endorse the idea of an updated CERD report.

## **F. Sport and racism**

107. At the 9th meeting, on 20 July, the Committee considered the issue of racism and sport. Todd Crosset, Professor at the University of Massachusetts, and Delia Douglas, Professor at the University of British Columbia, and Benjamin Cohen, Head of Governance & Legal Affairs, International Basketball Federation presented on this topic.

108. In his presentation, Todd Crosset, Professor at the University of Massachusetts, illustrated how racism is a global system with particular local expressions, drawing

examples from the American context. He explained how current events made the topic of structural racism in sport especially important. Just as mind shaped conscience, he explained that body also shaped our conscience and people carried their racial identity deep within their bodies. Consequently, we could not just say no to racism. Sport was inherently conflictual, and so was racism. Every game is an opportunity for peace-making, but also carries the threat of the opposite. Fan engagement with a spectacle of physical conflict provides a context ripe for the expression of racist ideas. He added that ideas rarely espoused in public found their way into sporting events. The expert stressed that sport “recapitulates” rather than “reflects” dynamics of human relationships and societal values.

109. After the Second World War, athletes and sport pioneered an American version of integration and ushered in a tumultuous period of integration in American society. The expert stated that while post World War II integration of sport failed to adequately address racial justice, it did provide a road map for a broader approach to integration in America.

110. One central feature of American history was amalgamation. Another one was white supremacy — which resulted in a sense of being “normal” for white Americans. Today, we have become a society with few admitted racists yet with profoundly racialized outcomes.

111. He quoted scholar Harry Edwards that “Sport inevitably recapitulates the character, structure and dynamics of human and institutional relationships within (and between) societies. And it recapitulates ideological values and sentiments that motivate and rationalize those relationships.” He argued that sport is not a mirror of society. The unique structures and practices of sport re-express and give new form to the character, structure and ideologies of a culture.

112. Mr. Crosset also discussed what he termed “the racial re-segregation of youth sport”; the repeated defence of demeaning symbols of indigenous people in sport; and racial inequities in the American collegiate sport system. Since the United Nations had weighed in on similar issues (such as the Sport for Development and Peace initiative) which declared that sport can contribute to community development and peace under the right conditions, he wondered if the United Nations, through this committee, couldn’t make a similar statement about sport’s anti-racist potential.

113. The expert closed his presentation by making a number of recommendations to the Committee with regards to their work involving racism in sport. In addition to encouraging equal access to sport, free of discrimination, the United Nations could also declare that athletes should be able to participate in sport free from excessive economic exploitation and athletes should receive reasonable compensated. Further, recognizing that sport governing bodies have a responsibility to the development of sport across a broad spectrum and levels of sports, and he posited that the Committee might encourage the promotion and development of sport in a manner that also ensures racial fairness and in a US context, discourage systems that disproportionately benefit white athletes.

114. He stated that the United Nations might also support research; provide encouragement, guidelines and best practices for coaches and communities on how to employ the sport experience to challenge racism much as they have for Sport Development and Peace. It might also, through this Committee, encourage national and international governing bodies of sport to develop generative strategies to support multi-racial youth teams, particularly those with leadership of colour at all levels; team, club, league with the expressed intent to combat racism. He also encouraged the Ad hoc Committee to reaffirm that it was a right of indigenous peoples to determine their identities and their portrayal by sporting teams.

115. In addition to encouraging equal access to sport, free of discrimination, the UN could also declare that athletes should be able to participate in sport free from excessive economic exploitation and athletes should receive reasonable compensated. Further,

recognizing that sport governing bodies have a responsibility to the development of sport across a broad spectrum and levels of sports, and he posited that the Committee might encourage the promotion and development of sport in a manner that also ensures racial fairness.

116. The representative of the United States was interested to hear about how post-World War II integration in sport had been a model for American society at large. This integration of African-American athletes might have hurt black sport associations, but it was important to have universal institutions rather than racially divided ones. He also noted that, in his experience, private Youth Leagues in Washington D.C. were very integrated. The representative queried whether it was the recommendation of the expert that collegiate athletes be compensated for their participation in collegiate athletics. The representative then requested the expert's perspective on the presence of other forms of discrimination in sport, such as gender, disability and sexual orientation.

117. The representative of the United States noted that post-World War II integration in sport brought benefits to universal institutions, as well as the harm noted by the expert to black sport associations, such as the Negro Leagues. He also noted that, in his personal experience, private youth leagues in Washington D.C. were in fact, quite integrated. The representative queried whether it was the recommendation of the expert that collegiate athletes be compensated. The representative then requested the expert's perspective on the presence of other forms of discrimination in sport, on such grounds as gender, disability and sexual orientation.

118. The representative of Ghana requested the expert afford the Committee clarity on his use of the term, "people of colour." The representative then queried if there were any positive aspects to having mascots representing indigenous groups. Finally, he asked about current trends in race relations and whether the expert had seen any positive trends regarding racism in sport.

119. In response to the questions of the United States delegation, Mr. Crosset stated that the goals of post-World War II integration were well meaning, however there were flaws in the methodology of the integration process. The expert provided the example of how, at the time, the black community lost leaders because black athletes were integrated into white teams. The ultimate goal was full integration, but racial justice should have been a more integral part to the integration process.

120. The expert further noted that as the participation of black athletes in collegiate athletics resulted in a disproportionate financial gain to collegiate institutions, the topic of athletic compensation was especially important to the black community. Athletes whose talents create significant revenue for collegiate institutions should be reasonably compensated for their efforts. The expert also agreed with the United States delegation that there was intersectionality between many forms of discrimination and noted that all forms of discrimination needed to be addressed under the umbrella of non-discrimination.

121. In response to the questions from the representative of Ghana, the expert also stated that he would be conscious of using more specificity in the future in substitution of the term "people of colour." Regarding mascots, the expert explained that many team mascots represent offensive racial stereotypes. He used the example of the American Football team, the "Washington Redskins" as an example of a team name that rose to the level of a racial slur. Regarding the behaviour of spectators, the expert noted that in the American sporting context, racism rarely occurs in the stadium, but that it manifests itself in more subtle ways in American sports.

122. Delia Douglas of the University of British Columbia said that racism in sport is an important topic, because sport was a key part of North American culture. It was a place where different histories, traditions and myths met and intersected, creating cultural

meanings and identities that travelled across different mediums, national borders and commercial markets. As a site of interracial competition, cooperation, and antagonism, sport had played a profound role in civil rights, and social justice struggles in North America and across the globe. She addressed several issues of access and inclusion in her presentation.

123. She said that sport is a complex and contradictory space, for it is a place where the presence and success of one or two Indigenous or racial minority female athletes is seen as evidence of equality — or of the absence of racism — rather than exceptions to systemic racial exclusion and racial tension. The expert then explained the relationship between gender and sport focusing on the perception that athleticism and femininity could not be combined. She then offered specific examples of athletes that encountered discrimination because of gender, belonging to an indigenous group, geographical origin, different belief systems etc. The pattern of exclusions seemed to profit a privileged culture that did not accept minority participation in sport. Funding opportunities (scholarships) seemed to further that status. There was also a scarcity of minority women as coaches, she said. Race class and gender informed our opinions. A lack of visibility in sport reflected a larger social injustice. It was clear that the public, media, and sport officials use a vocabulary reminiscent of the dehumanization of black women during slavery equating their physicality and athletic performance to that of men or animals. She referred to the experiences of famous African-American tennis and basketball players such as Venus and Serena Williams and their experiences with racism and gender bias.

124. Ms. Douglas stated that racism in sport was an area that had not been routinely acknowledged in North American dialogues, and stressed the importance of the topic as it magnified racism and helped sustain racism in society. Racism in sport therefore, was an important human rights issue. The expert then recommended three possible areas of United Nations involvement. First, society needed to have some understanding of what racism involved — and to recognize its diversity and complexity. In turn, our responses had to be multidimensional and expansive; society had to acknowledge it was not an individual problem, but a social issue. Second, society needed useful research on the topic for analysing the relationship between racism and sport in order to define ways to diversify society. Finally, the expert said that it was clear that media and sport institutions did not correspond to the multiracial, pluri-cultural and pluri-lingual characteristics of North American populations. As a way of redressing this imbalance, legislation could be developed and applied to sport governing bodies — inter and intra-nationally, including: FIFA, FIBA, IAAF and IOC.

125. The representative of the United States appreciated the elaboration on different forms of discrimination and intersectionality by the expert, including groups such as African Americans, women, Asian, indigenous, and LGBT persons. He asked how to address the difference that she noted in perceptions between black and white sport successes, and queried whether the expert had any optimism or thoughts regarding how to improve the situation.

126. The expert stated that systemic exclusion and disparate racial standards needed to be addressed by societal education. She then contrasted similarities and differences between forms of discrimination and emphasized the need for visibility across all forms of discrimination. The expert added that she did have hope on this topic and stressed the need to acknowledge the current state of racial circumstances in order to move forward.

127. The representative of South Africa referred to social media and queried whether North American legislative policies have addressed discrimination in social media. In response, Ms. Douglas noted that the United States and Canada exhibited political difference regarding free speech. The expert stated that online bullying was an issue that had been addressed in Canada, but she was unaware of any examples of government

addressing online racism. She stated that she was aware of the tension between prohibitions and the freedom of speech, and noted that there was inequality at the various levels involved.

128. The representative of Ghana stated that the sisters - Venus and Serena Williams - should not be left alone to fight issues of racism in the sport of tennis. He then questioned if governments are working steadfastly to mitigate the effect of racism on athletes. The expert responded that governments could do more to assist athletes in their fight against racism. She posited that sport was not separate from society and therefore governments had to address this issue. Additionally, an increased number of media voices combating racism in sport could have a positive impact.

129. The representative of Cuba thanked the presenters for the diverse examples of discrimination in sport they had illustrated. She asked if the experts had cooperated with United Nations Office of Sport for Development and Peace (UNOSDP) and the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), and also asked if the Committee could work on racial discrimination of women in sport — in order to connect initiatives and questioned whether there was a database on those issues relating to sport. Ms. Douglas responded that her research drew from United Nations reports in a number of cases, but had not as yet had the opportunity to collaborate with UNOSDP or CEDAW on these issues.

130. At this meeting, Benjamin Cohen, Head of Governance of Legal Affairs for the International Basketball Association (FIBA), also presented on the issues of racism in sport. He stated that he considered sport as one of the most powerful tools to fight racism. In his view, athletes regularly did not care about race, but were more concerned about their team and the sport. It was important for sports federations and the United Nations to promote the positive side of sport in order to combat racism by promoting unity. He outlined the work of FIBA and its regulatory structure as relates to issues of anti-discrimination.

131. Mr. Cohen mentioned that players regularly encountered racial problems. The expert used the example of Switzerland, stating that although there were Swiss laws against racism in existence, they are not regularly implemented. The expert posited that this lack of implementation was not as large of a problem in a sport stadium. The expert explained that the foremost problem with racism in sport were sport fans that abused sports for their discriminatory messaging. The expert then referred to the pertinent legal framework, in particular the Olympic Charter, which forbids discrimination on all grounds. He described the Comprehensive Code of Ethics prohibiting discrimination instituted by FIBA, adding that in his view this legal framework was sufficient to deal with any discriminatory behaviour in basketball stadiums.

132. The expert stated there had been very few incidents of racism in FIBA. He added that without cooperation between States and sport federations all sanctions were toothless.

133. Mr. Cohen then explained FIBA's position concerning its rule on the ban on head scarves and other garments during FIBA play. He stated that FIBA rules needed to apply in more than 200 countries, and that reaching uniformity was an on-going challenge. He explained that, absent this rule, there was no limit on what players could wear during a match. He stated that discrimination was also present in some country's which did not invest in the training of girls, or allow men or male coaches at the games. Therefore, there could be claims of discrimination directed against FIBA, while discrimination was being practised by the complaining country. The expert suggested that the United Nations could provide direction to sporting associations regarding best practices in difficult areas surrounding racism.

134. Mr. Cohen replied that in his view racism was not the top priority of sports organisations, though it was an important issue. He stated that nearly all organisations have

zero tolerance policies on racism in sport. On the subject of inter-agency cooperation, he noted that there were common meetings where good governance was being discussed.

135. The representative of Greece welcomed the introduction of the theme on racism and sport to the program of work of the Committee and referred to the country's activities at the Human Rights Council on the issue of promoting human rights through sport. She specifically referred to the participation of Greece as one of the main sponsors of the resolution "Promoting Human Rights through Sport and the Olympic Ideal" and to the "Joint Statement on Sport and Human Rights" that Greece presented, together with China, at the 28th Session of the Human Rights Council. She also stressed that Greece had set the fight against racism as a top priority in its National Action Plan on Human Rights. The delegate stated that the Advisory Committee would present a study on sport and human rights during the 30th session in September. She also stressed that, especially on the occasion of the 50th anniversary of its adoption, the ICERD is an important instrument in the universal efforts to prevent, combat and eradicate racism. She then queried if there was existing cooperation between sport organisations on the issue of discrimination.

136. The representative of South Africa cautioned that it was inadvisable that the suffering of victims be trivialized in the context of presentations to the Ad Hoc Committee. The representative inquired about the high level business model in the United States where white managers managed black players. She also queried in what ways players wearing a head scarf could impede the sports matches.

137. Ms. Douglas agreed with the South African representative and illustrated that the discussion on the issue of the hijab or head scarves became more salient after 9/11. The expert highlighted the importance of questioning sporting rules and regulations, as the agendas behind the rule and regulations are important to keep in mind. The expert also expressed a danger in asserting the notion of universality in regulation, because the issues being considered are not homogenous.

138. The representative of Ghana questioned if it may be a good practice to alert audiences that discrimination was forbidden by printing such a statement on tickets. He then noted that there were clear rules against racism in sport in many countries, but the problem was enforcement and stated that education and related sectors needed to be strengthened in order to address this important issue.

139. The representative of Argentina highlighted the efforts of the country against racism and described the work of the Instituto Nacional contra la Discriminación, la Xenofobia y el Racismo (INADI) in the area of sport and racism. Additionally, the delegate explained Argentina's current efforts to conduct studies in the area of fan behaviour and racism in sport.

140. The discussion on racism and sport continued at the 10th meeting of the Ad Hoc Committee on 20 July. Gerd Dembowski, Diversity and Anti-Discrimination Manager at FIFA Sustainability Department, briefed the Committee on FIFA's strategic approach and actions on non-discrimination. He said that it was of importance that FIFA pursued a strategic approach to combating racism in FIFA rather than acting on a case by case basis. The strategy was based on the FIFA statutes, particularly Article 3 on non-discrimination. All other existing FIFA codes drew from Article 3.

141. The strategic approach of FIFA to anti-discrimination had five main pillars: Communications, Controls and Sanctions (individual bans, fines, and point deductions), Education, Regulations, Networking and Cooperation. Only FIFA games and competitions were covered. Currently, FIFA organised 860 games "on the road" to Russia.

142. The expert explained that while regulations and sanctions were important portions of FIFA's anti-discrimination strategy, but education was an equally vital aspect. He stated



that enhancing education on a global level had proved challenging but could be assisted by advocating best practice examples. Mr. Dembowski highlighted that networking and cooperation were an important part of FIFA's ability to combat racism as FIFA did not have experts on all relevant issues. The expert stressed the need for FIFA to cooperate with experts on racism to further their strategic approach.

143. The expert explained how FIFA assisted all member federations to improve along those five pillars. Although FIFA's power was limited as member associations were independent, FIFA could intervene to a certain degree. FIFA has implemented a Task Force on Racism, which was interdisciplinary and had recently hired a specialist on non-discrimination in order to enhance the operative level. The expert further explained how FIFA trained football federations and match commissioners on anti-discrimination issues and highlighted the recent implementation of a FIFA anti-discrimination monitoring system. Mr. Dembowski then explained how high risk matches were identified and match observers (trained by the non-governmental organization FARE) were sent to those matches. Following each match FIFA received a match report that had the same importance as the referee's match report. From that report FIFA decided if a case needed to be opened and whether an incident necessitated investigation. FIFA has also implemented and continues to celebrate annual anti-discrimination days.

144. The expert finally highlighted the intersectional approach of FIFA to anti-discrimination and explained that FIFA not only dealt with racism but consistently checked on what grounds a person was attacked (e.g. because she was a woman, gay, lesbian etc.) The expert stressed the importance of addressing discrimination at large. The expert closed by describing FIFA's online platform to enable an ongoing exchange on best practices with the hope to encourage federations to take national action.

145. Daniela Wurbs, of the non-governmental organization Football Supporters Europe (FSE) introduced the FSE network which connected fans, organized campaigns, worked for the empowerment of fans and held dialogues with a variety of institutions.

146. Ms. Wurbs stated that fans were often only perceived as the main problem of football. There was a variety of reasons for racism in sport: athletes were mirrors of society but racism could also be used as a means for provocation by a minority of fans during a competition (the "us" against the "other"); and sport infrastructure often supported the exclusion of certain groups of society (such as women).

147. Ms. Wurbs stated that there might be a lack of such counter reactions by fans to racism in sport due to: a lack of education/information (adding that FSE did not support this argument as it presented an easy excuse); non racist fans fear of speaking up (culture of fear in the stands); anti-racism could be seen as breaking an established "no politics" consensus within the fan base; and, clubs and football associations were sometimes part of the problem — by virtue of marginalizing the problem.

148. She explained that the solution might be found in simple crowd dynamics. Indiscriminate use of force was seen by the crowd as illegitimate. Such force led to a counter reaction (solidarity effects of the crowd with the perpetrators). The aim was therefore for fans to regulate themselves. Peer pressure was the most valuable tool to achieve change. FSE acknowledges that this was the most sustainable solution. Consequently, fans needed to be empowered in order for peer pressure to be applied and for good examples to be shown. In order to implement this solution a multi-agency approach should be applied; indiscriminate treatment of fans (as the majority of the fan base consisted of non-racist fans) should be avoided; and clear messaging and credible long term messaging was needed (not red cards once a month).

149. Ms. Wurbs said that some of the key principles that should determine interventions were: the clear recognition of a problem; that institutions set clear messages (until the

message becomes part of the sport's DNA); messages needed to target individual perpetrators; clubs and football associations needed to encourage fans to speak up and report incidents; and positive developments and actions needed to be supported (such actions were however, seldom reported); and cooperation with local civil society.

150. She also introduced some fan projects which existed in a number of European countries and enabled long term cooperation with football fans in order to create a positive fan culture. She added that Supporter Liaison Officers (SLOs) were also a successful tool (and part of UEFA's licensing criteria, for example). Concluding she said that there needed to be clear national action plans against discrimination in sports (and society); sanctions should be directed against individuals; the focus of the strategies should be on prevention; community schemes should be introduced on club level; national funds that could fund grassroots projects against discrimination should be established; and diversity within the stadium should be promoted; and inclusive infrastructure in stadia should be provided.

151. The representative of Argentina made a statement emphasizing the importance of taking action in stadia. The Instituto Nacional contra la Discriminación, la Xenofobia y el Racismo (INADI) worked in Argentina on that subject and furthered mechanisms that promoted diversity. INADI also observed behaviour in stadia and addressed discrimination, including discrimination on the basis of race and sexual orientation, in football.

152. Des Tomlinson, of the Football Association of Ireland (FAI), introduced the intercultural football programme of the FAI. He noted the social potential of sport from enhancing the social good to its potential in addressing social divisions. Football could play a role, however partnership with other actors was needed to address social issues.

153. Mr. Tomlinson briefed the committee on the social environment in Ireland and the fact that its cultural landscape had evolved. The European Union Commission developed a policy paper on sport and its role in integration. In 2006 the intercultural football plan was developed in order to compliment state policy objectives (integration, antiracism etc.) The objectives of the intercultural strategy were: to promote participation; to challenge racism in football and beyond; and to support the process of integration. Based on those objectives the FAI developed a number of core programmes.

154. Mr. Tomlinson then explained the anti-racism rules and protocols of FAI and pointed to the various tools that could be used to support clubs (guidance, assistance for referees etc.). Referees could use Law 5 mechanisms to stop, temporarily suspend or abandon matches. He also briefed the committee on the various forms of incidents, such as player to player incidents and the range of sanctions applied. The national league furthered anti-discrimination by emphasising intercultural football standards. It was important, Mr Tomlinson noted, that the UEFA 10 point plan became part of the licensing scheme. Match observers were also used on match days. Mr. Tomlinson further touched upon grass root movements, education, the FARE football week and the FAI's integration work. Mr. Tomlinson finally made a number of recommendations that were contained in his power point presentation that can be found online.

155. The representative of Ghana requested that experts give their perspective on the impact their respective policies and initiatives have had on the ground. Mr. Tomlinson responded that a good measurement of impact of the FAI initiatives was the decreasing number of incidents recorded following implementation. Ms. Wurbs stated that there needed to be supporting structures in order for a supporter not to be seen as a problem. Where there were structures (such as in the FSE best practise examples) in place, one could see positive results. Mr. Dembowski stated that the most important impact was that all football federations started to understand that the issue of discrimination needed to be addressed, and he believed that there was significant progress being made in this regard.

Mr. Crosset stressed the need for partnerships and supported the fact that FIFA was intentionally taking preventive actions against racism.

156. The representative of the United States underlined that “sport and non-discrimination” was an important topic, worthy of consideration. He requested comments on why Mr. Cohen mentioned that player-to-player incidents were not common in basketball, whereas Mr. Tomlinson mentioned that those incidents were common in football. He also noted that FIFA might seem slow to act in response to the issue of racism.

157. Mr. Dembowski and Mr. Tomlinson stated that in grassroots football there were more player-to-player incidents than in professional football, which likely accounted to a large degree for the difference in statistical evidence.

158. Mr. Dembowski noted that FIFA started working on the anti-discrimination programme in 2001 and that the programme took some time to implement as there were many countries that were slow in adapting, but there was a good policy basis that could be used. He stated that it would be helpful to have partners in the various football confederations, as often there was no counterpart interaction.

159. Ms. Wurbs stated that UEFA and FIFA were indeed late with tackling anti-discrimination because an early strategy was absent and FIFA had until recently relied on a negative approach, which has now been changed to a positive approach.

160. The representative of Tunisia stated that it was good to dedicate a day to this topic as sport reflected society, and inquired why the regime of sanctions that was applied when supporters threw objects (stones etc.) was not applied when it came to discrimination. Ms. Wurbs agreed with the representative of Tunisia in that racism should at least be sanctioned in the same way as throwing of objects.

161. The representative of Uruguay asked Mr. Dembowski how FIFA cooperated with referees, for example, what are referees trained to do when bananas were thrown into the pitch). He also asked how that issue would be dealt with in the context of the upcoming World Cup. Mr. Dembowski noted that the FIFA monitoring system should help referees to address discrimination.

162. The Chair-Rapporteur stated the topic was an issue for the Ad Committee and should remain a key priority for the Committee, and also suggested that it would be useful for each of the expert presentations to be posted on the Ad Hoc Committee webpage.

## **G. Panel discussion to provide a comparative perspective on national, regional and subregional mechanisms**

163. At its 11th meeting, on 21 July, a panel discussion to provide a comparative perspective on national, regional, and subregional mechanisms was held. At short notice, the scheduled speaker on the African Union human rights system which addresses racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance, Michelo Hansungule from the Centre for Human Rights and the University of Pretoria, was unable to attend the session in Geneva due to a travel constraint. Linda Ravo, Directorate Fundamental Rights and Union Citizenship at the European Commission and Lyal S. Sunga, Head of the Rule of Law Programme at the Hague Institute for Global Justice participated in the panel discussion.

164. During her presentation, Linda Ravo, Directorate Fundamental Rights and Union Citizenship at the European Commission, emphasized that preventing and combating racial discrimination and xenophobia is a top priority for the European Union. She said that a solid legal framework has been developed over the years to address racism, xenophobia and hate crimes at the European Union level, including the Race Equality Directive and the

Employment Equality Directive of 2000, which provide for the obligation to ensure availability of judicial remedies to victims, provide for grounds for taking positive actions and setting up of equality bodies.

165. The European Union also adopted the Framework Decision to combatting racism and xenophobia by means of criminal law, which sets the frame for a common response to hate speech and hate crimes, ensuring accountability for perpetrators. The Framework Decision provides for liability of legal persons, ex-officio investigations and prosecutions, and jurisdictional rules. There are also the Victims' Rights Directive of 2012, including specific provision for bias motivated crimes and the directive concerning the broadcasting of cross-border audio-visual media services of 2010. These legal instruments envisage the minimum standards for harmonization but Member State can go beyond them. The challenge is not the transposition but their effective implementation. Laws are only as good as they can be implemented and monitored.

166. The speaker said that despite all the legal instruments, ethnic and religious minorities across the European Union continue to face racism, discrimination, verbal and physical violence. Recent reports show that racial and ethnic discrimination in areas such as healthcare or education persist within the European Union, with discrimination against Roma and immigrants, but also discrimination on the ground of religion or belief, being regarded as the most widespread form of discrimination in Europe.

167. She also emphasized the importance of preventive measures, systematic collection of data such as Eurobarometer and efforts to tackle underreporting of bias crimes. It is important to work with civil society organizations and to support them financially, enabling them to carry on their work in an independent manner. Capacity building and a multidisciplinary approach are also essential, and the demonstration of concrete data influences perceptions and limits populist discourse. Finally, a strong commitment was required from political leaders, local authorities and others.

168. The representative of Pakistan on behalf of OIC asked if hate speech has been criminalized in the European Union framework and about the definition of hate speech in terms of which crimes are covered. She also asked whether by the European Union instruments only racially-motivated crimes in the context of hate speech and xenophobia or whether it also covers religiously-motivated crimes which lead to incitement to hatred and imminent violence. She also asked if the Eurobarometer addresses discrimination on religious grounds apart from racism, given the issues of intersectionality of racism and religion, ethnic origin and migrants' status.

169. The representative of the United States asked if definitions of hate speech and hate crimes and discrimination address sexual orientation and gender identity, and whether there were available statistics on this particular ground. He also inquired about the European Union position on affirmative action.

170. Ms. Ravo replied that the European Union framework does not include definition of hate speech, although there was one in the initial draft of 2001. She noted the importance of the element of incitement with regard to hate crimes. She confirmed that religion is addressed by the European Union instruments while sexual orientation and gender identity are not part of the minimum requirements, but some States have extended the scope and addressed these grounds. She added that disability is also not covered by the European Union directive. She said that the 2000 Race Equality Directive includes a provision leaving Member States free to adopt affirmative actions in different areas, but there is no obligation.

171. Lyal S. Sunga, Head of the Rule of Law Programme at the Hague Institute for Global Justice, gave a presentation entitled "Improving coordination among national human rights institutions (NHRIs) on discrimination: considerations and recommendations from a

comparative perspective”. He emphasized that the issue of coordination is a very important one. National human rights institutions mandated to address racial discrimination constitute a critical link between international and regional human rights standards and their practical implementation at domestic level. They are less effective where they don’t conform to the Paris Principles and can fall prey to majoritarian tendencies and be insufficiently inclusive. Moreover, in any country, NHRIs often fail to coordinate with other NHRIs on matters of discrimination and sometimes duplicate the work of other NHRIs.

172. The speaker noted that the 2011 study of the Office of the High Commissioner for Human Rights on NHRIs in federal states is worth considering because the coordination challenges that federal states face, illustrate particularly well the same challenge that unitary States with multiple NHRIs face since racial discrimination is a cross cutting issue.

173. He provided an overview of NHRIs in Australia, Canada, India, Mexico, South Africa, the Russian Federation, Switzerland, Belgium, Germany and Brazil. In regard to the study recommendations, he emphasized that the government should not mandate human rights institutions to prepare its State report, but only to contribute to it, otherwise it could act more like an arm of Government and become less independent. He said that NHRIs with narrower anti-discrimination mandates should coordinate with more broadly mandate NHRIs and broader mandate NHRIs should have a special unit devoted to discrimination and vulnerable groups.

174. He also recalled that CERD recommended the establishment of NHRIs specifically mandated to prevent discrimination on the grounds of race, colour, and descent, national or ethnic origin and that an optional protocol should oblige States to establish, designate or maintain national anti-discrimination mechanisms that work in close cooperation with CERD.

175. The representative of the United States emphasized the importance of working with civil society organisations as well as the preventative aspects of anti-discrimination work.

176. Ms. Ravo asked a question with regard to the independence of NHRIs.

177. Mr. Sunga replied that the optional protocol notion was not part of the 2011 study of the Office of the High Commissioner for Human Rights and that he had utilized solely for the current presentation. The added value of establishing a focused body through an optional protocol would be for the complaints handling, not for promotion activities, as they are not a problem. Efficient and competent complaints handling requires expertise. An optional protocol might not attract a large number of ratifications, as there is a certain fatigue amongst Member States, and adding one more instrument might not attract interest. With regard to independence, he said that it is a difficult balance and the Paris principles do not clarify how the NHRIs should interact with the government. NHRIs representatives should not be part of drafting committees as drafting is a qualitatively different thing: it entails policy decisions, prioritization, frankness to articulate challenges and solutions.

178. The Chair-Rapporteur raised the issue of access to remedies for victims and the exhaustion of domestic measures. Mr. Sunga noted that the principle of exhaustion of domestic measures is very well established in international law and would likely not change without good reason. International mechanisms are intended to support and guide, and complement domestic jurisdiction. Ms. Ravo also emphasized the importance of the rule concerning the exhaustion of local remedies. Prosecution and investigation, amongst others are very important to effective national remedies.

## Annex II

## Programme of work

<i>1st week</i>				
<i>Monday 13.07</i>	<i>Tuesday 14.07</i>	<i>Wednesday 15.07</i>	<i>Thursday 16.07</i>	<i>Friday 17.07</i>
<b>Item 1</b> Opening of the Session <b><i>Yury Boychenko</i></b> , Chief of the Anti-Racial Discrimination Section  <b>Item 2</b> Election of the Chair  <b>Item 3</b> Adoption of the Agenda and Programme of Work General statements	<b>Item 5</b> Issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention  [Presentations by individual States of the regional/other groups: Norway, United States of America ]	<b>Item 7</b> Presentation by OHCHR: comparison of relevant procedures of other treaties  [ <b><i>Simon Walker</i></b> , Chief of the Civil, Political, Economic, Social and Cultural Rights Section, OHCHR]	<b>Item 8</b> Further elaboration of the views of the CERD on key elements with regard to procedural gaps and best ways to address them (follow-up to the 2007 study and the different presentations given and proposals made to the Ad Hoc Committee in accordance with its mandate)	UN Holiday
<b>Item 4</b> Assessment of the use of the complaint mechanism under article 14  [ <b><i>Marc Bossuyt</i></b> , Member, Committee on the Elimination of Racial Discrimination]	<b>Item 6</b> Purpose of general recommendations by the CERD and the process leading to their issuance in the context of the effective implementation of the Convention, and possible shortcomings  [ <b><i>Anastasia Crickley</i></b> , Member, Committee on the Elimination of Racial Discrimination]	<b>Item 5 continued</b> Issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention  [Presentations by individual States of the regional/other groups: South Africa]	<b>Item 5 continued</b> Issues, challenges and best practices pertaining to reporting under the ICERD Convention  [Presentations by individual States of the regional/other groups: Pakistan, Guatemala, Ecuador, Belgium, Mexico]	UN Holiday

2nd week				
Monday 20.07	Tuesday 21.07	Wednesday 22.07	Thursday 23.07	Friday 24.07
<b>Item 9</b> Sport and racism <i>[Todd Crosset,</i> Professor, University of Massachusetts, USA; <i>Delia Douglas,</i> Professor, University of British Columbia, Canada; <i>Benjamin Cohen,</i> Head of Governance & Legal Affairs, International Basketball Federation (FIBA)]	<b>Item 10</b> Panel discussion to provide a comparative perspective on national, regional and subregional mechanisms  <i>[Michelo Hansungule,</i> Professor, Centre for Human Rights, University of Pretoria, South Africa & Commissioner, International Commission of Jurists;  <i>Linda Ravo,</i> Directorate Fundamental Rights and Union Citizenship, European Commission;  <i>Lyal S. Sunga,</i> Head, Rule of Law Programme, The Hague Institute for Global Justice]	<b>Item 11</b> Questionnaire  [Oral updates; Discussion on the questionnaire and follow up]  General discussion and exchange of views	<b>Item 12</b> Discussion on the introduction of new/list topics...consideration of new/list topics  Conclusions and Recommendations	Conclusions and Recommendations  General discussion and exchange of views
<b>Item 9 continued</b> Sport and racism <i>[Gerd Dembowski,</i> Diversity & Anti- Discrimination Manager, Fédération Internationale de Football Association (FIFA);  <i>Daniela Wurbs,</i> Football Supporters Europe (FSE) Coordinator/CEO;  <i>Des Tomlinson,</i> Intercultural National Coordinator, Irish Sports Federation]	General discussion and exchange of views  Conclusions and Recommendations	General discussion and exchange of views  Conclusions and Recommendations	Compilation of the Report	<b>Item 13</b> Adoption of the report of the 7th session

## **Annex III**

### **List of attendance**

#### **Member States**

Algeria, Argentina, Austria, Belgium, Brazil, China, Colombia, Côte d'Ivoire, Cuba, Ecuador, Egypt, Ethiopia, Ghana, Germany, Greece, Guatemala, Ireland, Japan, Latvia, Mexico, Morocco, Namibia, Norway, Pakistan, Panama, Portugal, the Russian Federation, Rwanda, Saudi Arabia, South Africa, Spain, Sri Lanka, Switzerland, Tunisia, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, the United States of America, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of)

#### **Non-member States represented by observers**

Holy See

#### **International organizations**

International Labour Organization, United Nations Development Programme, World Health Organization

#### **Intergovernmental organizations**

European Union

#### **Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council**

African Commission of Health and Human Rights Promoters, Association of World Citizens, International Youth and Student Movement for the United Nations (ISMUN), Mouvement International pour les Réparations, Rencontre Africaine pour la Défense des Droits de l'Homme, World Against Racism Network

#### **Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council**

AFROMADRID, Association des Bassas de Suisse, Association des femmes du Kwango-Kwilu "Mukubi", Collectif Afro-Swiss Humaine (CRED), Culture of Afro-indigenous Solidarity, Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples (MRAP), SOS Rassismus Deutschweiz